الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم علوم اقتصادية

العنوان

أثر الفساد على النمو الإقتصادي في الدول العربية خلال الفترة (2003-2017)

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد كمي

اعداد الطلبة:
- عبد الرحمان ريمي
- مسعود معتوقي
- وليد حريز بلقاسم

اشراف الكتور:
د/ عقبة ريمي مشرفا
د/ طير عبد الحق مشرفا مساعدا

لجنة المناقشة

الاسم و اللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
د.حميداتو محمد الناصر	أستاذ تعليم عالي	جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي	رئيسا
د.ريمي عقبة	أستاذ محاضر صنف أ	جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي	مشرفا
د.نيس سعيدة	أستاذ محاضر	جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي	مناقشا

السنة الجامعية: 2018-2019

الإهـــــــــــداء

إلى ملاكي...إلى معنى الحب و إلى معنى الحنان و التفاني...إلى من كان دعاؤها سر نجاحي و حنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب أمي الغالية حفظها الله ورعاها.

إلى من كلله الله بالهيبة و الوقار ...إلى من علمني العطاء بدون انتظار ...إلى من أحمل اسمه بكل افتخار والدي العزيز عبدون حفظه الله ورعاه.

إلى من كانت بسمتهم ، و نظرتهم تبعث في نفسي القوة و حب الحياة إخوتي و أخواتي أطال الله في أعمارهم و ذلل الصعاب أمامهم

إلى الأستاذ المشرف ريمي عقبة وطير عبد الحق الذي أمدنا بنصائحه القيمة.

و إلى كل الأصدقاء و الزملاء من قريب و من بعيد دون استثناء إلى كل أفراد دفعتي2019 خاصة طلبة الاقتصاد الكمي.

مسعـــــود

الإهـــــــــداء

إلى من حملتني وهن على وهن و تفرح لأفراحي و تحزن لأحزاني أمي العزيزة الغالية أقرب الناس إلي.

إلى السند المتين و الرجل العظيم والدي العزيز الغالي على قلبي.

إلى الإخوة و الأخوات.

إلى كل الأقارب و الأعمام و الأخوال وإلى كل الأصدقاء دون استثناء

و إلى كل أفراد دفعتي كل واحد باسمه.

وليـــــد

الإهـــــــــداء

أهدي ثمرة جهدي إلى رفيقة دربي إلى من سارت معي نحو الحلم أمي الغالية حفظها الله و رعاها.

و إلى أبي الغالي الذي علمني ما معنى التضحية ،كالشمعة تحرق في نفسها من اجل انارة دربي و طريقي.

و إلى زوجتي الغالية.

إلى إخوتي و أخواتي أسأل المولى عز وجل أن يحفظهم.

إلى جميع أصدقائي كل واحد باسمه

إلى جميع الأقارب من قريب و بعيد.

و إلى جميع أفراد دفعتي طلبة الاقتصاد الكمي.

عبد الرحمان

شـــــكر و عـــــــرفان

الحمد لله رفيع الدرجات، الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، الحمد لله الذي أعاننا على إتمام هذه المذكرة.

نتقدم بالشكر الجزيل كل من ساهم م قريب أو بعيد لإخراج هذا العمل و لو بأبسط الأمور و أخص بالذكر

الدكتور "ريمي عقبة" على نصائحه القيمة و على صبره و سعة صدره و رحابته الدائمة.

ونفس التقدير و الشكر لمساعد المشرف الدكتور "طير عبد الحق".

إلى من كان دعما لنا و لو بالكلمة الطيبة.

و نشكر أعضاء لجنة المناقشة على قراءة محتويات هذا البحث المتواضع و تصويبه.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر الفساد على النمو الاقتصادي في الدول العربية خلال الفترة 2003-2017 مستعملين أدوات القياس الاقتصادي و المتمثلة في نماذج بيانات البانل

من خلال نتائج الدراسة القياسية الإشارة الموجبة لمعامل مؤشر مدركات الفساد CPI (0.650) يدل على الأثر الإيجابي للفساد على النمو في الدول العربية وهذا ما يخالف النظرية الاقتصادية ولكن هذا الأثر غير معنوي لأن قيمة المعنوية تساوي (0.336) وهي أكبر من 0.05 .

الكلمات المفتاحية: الفساد، النمو الاقتصادي، نماذج بانل

Summary:

The objective of this study is to analyze the impact of corruption on economic growth in the Arab countries during the period 2003-2017 using economic measuring tools,

We found that the parameter of the. The positive sign of the CPI coefficient (0.650) indicates the positive effect of corruption on growth in the Arab countries. This is contrary to the economic theory, but this effect is not significant because the value of the significance is 0.336, which is greater than 0.05.

Keywords: Corruption, Economic Growth, Banel Models.

الفهـــــــــــارس

فهرس المحتويات

المحتـــــــوى	الصفحة
الإهداء	
شكر و عرفان	
الملخص	
الفهارس	
فهرس المحتويات	I-V
فهرس الجداول	
فهرس الأشكال	
قائمة الملاحق	
مقدمة	أ-ج
الفصل الأول: الإطار النظري للفساد و النمو الاقتصادي	
تمهيد الفصل	05
المبحث الأول: الخلفية النظرية للفساد و النمو الاقتصادي	06
المطلب الأول: الخلفية النظرية للفساد	06
أولا: تعريف الفساد	06
ثانيا: أنواع الفساد و مظاهره	07
ثالثا: قياس الفساد	09
رابعا: آثار الفساد على النمو الاقتصادي	09
خامسا: طرق مكافحة الفساد	10
المطلب الثاني: الخلفية النظرية للنمو الاقتصادي	11
أولا: تعريف النمو الاقتصادي	11
ثانيا: تفسير النمو الاقتصادي	12
ثالثا: أنواع النمو الاقتصادي و نظرياته	13
رابعا: النمو و التنمية	15
المبحث الثاني: النظريات المفسرة للعلاقة بين الفساد و النمو الاقتصادي	17
المطلب الأول: الفساد و الاقتصاد المؤسسي	17
المطلب الثاني: الفساد و منهج الإختيار العام	17
المطلب الثالث: نظرية الوكالة الوكيل	18
المبحث الثالث: الدراسات السابقة	18
المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية	18
المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية	23
المطلب الثالث: موقع الدراسات السابقة	26
خلاصة الفصل	27
الفصل الثاني: دراسة تحليلية قياسية لأثر الفساد على النمو الاقتصادي	
تمهيد الفصل	29
المبحث الأول: النمو الاقتصادي و الفساد في الدول العربية	30

المطلب الأول: النمو الاقتصادي في الدول العربية	30
أولا: مراحل تطور الاقتصاد العربي	30
ثانيا: خصائص الاقتصاد العربي	32
ثالثا: مسارات النمو الاقتصادي(عالميا و عربيا نظرة عامة)	32
رابعا: الناتج المحلي الإجمالي	34
المطلب الثاني: الفساد في الدول العربية	40
المبحث الثاني: الدراسة القياسية	42
المطلب الأول: التعريف بنماذج متغيرات وعينة الدراســـــة	43
أولا: التعريف بنماذج الدراسة	43
ثانيا: طرق تقدير معلمات نموذج الدراسة	47
ثالثا: اختبارات تحليل الدراسة	48
رابعا: متغيرات وعينة الدراسة	50
المطلب الثاني: تقدير وتحليل أثر الفساد على النمو الاقتصادي	51
الخاتمة	56
قائمة المراجع	60
الملاحق	64

فهرس الجداول

الجدول رقم	عنوان الجدول	الصفحة
(01)	الفرق بين النمو و التنمية الاقتصادية	16
(02)	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية لسنتي 2016-2017	37
(03)	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لدول العربية لسنوات 2000-2005 و2010-2017	39
(04)	متوسط مؤشر مدركات الفساد في الدول العربية خلال السنوات (2003-2017) موزعة حسب المجموعات	40
(05)	اتجاه التغير السنوي لمؤشر مدركات الفساد والانحراف المعياري	41
(06)	انتقال الدول فيما بين المجموعات الثلاث خلال السنوات 2003 -2017	42
(07)	متغيرات الدراسة	43
(08)	تقدير نماذج الدراسة لبانل الساكن	51
(09)	نتائج اختبار (Breusch and Pagan)	51
(10)	نتائج اختبار الاستقرارية لمتغيري الدراسة	52
(11)	تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) لبيانات البانل	53

فهرس الأشكال

الشكل رقم	عنوان الشكل	الصفحة
(01)	أشكال الفساد وفقا للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة	08
(02)	أهم الإصلاحات الاقتصادية في الدول العربية	31
(03)	معدلات نمو الاقتصاد العالمي و الدول العربية كمجموعة خلال الفترة (2000-2016)	34
(04)	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للدول العربية خلال الفترة (2003-2017)	35
(05)	معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للدول العربية (2003-2017)	36

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق
(01)	مؤشر مدركات الفساد في الدول العربية خلال السنوات (2003-2017)
(02)	انتقال الدول فيما بين المجموعات الثلاث خلال السنوات (2003-2017)
(03)	نتائج تقدير نماذج الدراسة لبانل الساكن
(04)	نتائج اختبار الاستقرارية لمتغيري الدراسة

المقدمـــــــــــة

يعد الفساد من الإشكالات العويصة التي تؤرق المجتمعات أنظمة وشعوبا، وقد إزداد الإهتمام بهذه الظاهرة في العقود الأخيرة نظرا لدرجة إتساعها، حيث تزايدت وتطورت الأنشطة والممارسات غير المشروعة متخذة أشكالا وأبعادا تستدعي القلق الكبير من توسعها إلى درجة أصبحت تهدد مجتمعات كثيرة سواء كانت نامية أو متقدمة في كيانها النظامي وأمنها الإجتماعي واستقرارها السياسي ورخائها الإقتصادي وتنميتها المستدامة وإن كان بكيفيات مختلفة وبدرجات متفاوتة.

مهما تعددت مكونات الفساد وأسبابه، فإن نتائجه تصب في وعاء واحد ألا وهو الهدر الإقتصادي للموارد المادية والمالية للمجتمع الإقتصادي، فالمبالغ المهدرة بسبب الفساد لو تم إستثمارها فستؤدي إلى إنفاقات إستهلاكية متتابعة تؤدي بدورها إلى خلق دخول متراكمة تزيد بمرات عديدة من حجم المبالغ المستثمرة وذلك بتأثير مضاعف، وتؤدي إلى خلق دخول أكثر وزيادة في الناتج المحلي إذا ما أخذنا بنظر الإعتبار تحفيز الإنفاق الاستهلاكي للطلب الإستثماري لمواجهة الطلب الإستهلاكي، وبالتالي يتزايد الإستثمار مما يخلق المزيد من الدخول والناتج ويرفع من معدلات النمو الإقتصادي، وبناء عليه يتم النظر إلى الفساد على أنه نظام يؤطر بنية الإدارة الحكومية والذي يؤدي إلى تخفيض الأداء الإقتصادي.

والاقتصاد العربي كغيره من الاقتصاديات النامية قد عانى في مختلف مراحل تطوره من إنتشار ظاهرة الفساد في العديد من مجالات النشاط الاقتصادي، وقد برز هذا الأخير بصفة واضحة من خلال التحول الرقمي للأداء الاقتصادي في البلدان العربية بصور متفاوتة ، ففي حين أن هناك تخلفا حقيقيا في بعض الدول، نجد تقدما كبيرا على هذا الصعيد في دول أخرى.

ونظرا لإستفحال هذه الظاهرة في الإقتصاد ال عربي والتي تهدد المصالح الإقتصادية والإجتماعية والسياسية ، بات من الضروري الإحاطة بمختلف مظاهرها، وكذا الآثار المترتبة على معدلات النمو .

الإشكالية الرئيسية:

و انطلاقا مما سبق تتبلور معالم الاشكالية التي يمكن صياغتها على النحو التالي:

ما مدى تأثير الفساد على النمو الاقتصادي في الدول العربية خلال الفترة 2003-2017؟

التساؤلات الفرعية:

حتى يتسنى لنا جوانب الموضوع إرتأينا طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- مالمقصود بالفساد وما هي أهم أنواعه و مظاهره و كيف يتم قياسه و فيما تتمثل آثاره على النمو؟
- ما هو مفهوم النمو الاقتصادي و ما هي أبرز النظريات المفسرة للعلاقة بين الفساد و النمو الاقتصادي؟
- ما هو واقع الفساد في الدول العربية و كيف يتم قياس الأداء الاقتصادي فيها؟
- هل هناك علاقة احصائية معنويا بين الفساد و النمو الاقتصادي؟ و ما نوع هذه العلاقة؟

الفرضيات:

قصد تسهيل الإجابة على التساؤلات السابقة إرتأينا صياغة الفرضيات التالية:

- هناك تفاوت في ظاهرة الفساد في الدول العربية .
- للفساد تأثير سلبي ومعنوي على النمو الاقتصادي في الدول العربية.

حدود الدراسة:

- **الحدود المكانية:** تمثلت في الدول العربية، مجالا لإسقاط الجانب النظري من الدراسة، ذلك أن نتائج الدراسة القياسية المتوصل إليها متعلقة بالدول العربية.
- **الحدود الزمنية:** تم الاعتماد في الدراسة القياسية على مؤشرات تمتد على فترة (2003-2017) وهي الفترة التي تمكنا من الحصول على بيانات المعتمدة في الدراسة.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

- تحليل ودراسة ظاهرة الفساد وأبعادها المختلفة في الدول العربية
- التعرف على الآثار المختلفة لظاهرة الفساد على معدلات النمو.
- كيفية مواجهة ظاهرة الفساد والتحكم فيها والحد من خطورة الآثار التي تترتب عنها .

أهمية الدراسة:

يستمد البحث أهميته من تنامي ظاهرة الفساد خاصة في الدول النامية بما فيها الدول العربية ، والموقع الهام الذي يحتله في إقتصادياتها ما يجعل منه عائق أمام تحقيق تنمية إقتصادية ناجعة أو تقدم إقتصادي عفوي سريع ومضطرد، مما يجعل من دراسة هذه الظاهرة مسألة لا مناصة منها .

منهج الدراسة:

بغية الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع وتحليل أبعاده والإجابة عن الإشكالية المطروحة إتبعنا المنهج الوصفي التحليلي، والذي يهدف إلى جمع البيانات وتحليلها للوصول إلى النتائج المرجوة وكونهما يتماشيان مع طبيعة الموضوع وذلك من خلال وصف وتحليل أثر الفساد على النمو الإقتصادي .

الأدوات المستخدمة:

تمثلت أدوات الدراسة بالنسبة للجانب النظري على المسح المكتبي بتناول المراجع من ، رسائل ماجستير، أطروحات دكتوراه، دراسات لعدة باحثين مستوحاة من الإنترنت،... وغيرها.

أما الجانب التطبيقي فتم الإعتماد على التحليل الإحصائي وهذا بالإعتماد على جداول وتمثيلات بيانية لمختلف التطورات التي مر بها النمو الإقتصادي ومكوناته والفساد كما تم الإعتماد على التحليل القياسي بالإستعانة ببرنامج EVIEWS9 في تحديد العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، ومن ثم بناء النموذج القياسي.

صعوبات الدراسة:

لا يخلو أي بحث في إنجازه من الصعوبات و العراقيل من بينها:

- تشعب الموضوع واتساعه مما أوجد صعوبة التحكم فيه.
- صعوبة الربط بين التحليلات النظرية حول متغيرات الدراسة وواقعها في الدول العربية، من جهة أولى، وإسقاط ذلك التطبيق بواسطة الأدوات الإحصائية والرياضية المتاحة لدي من جهة ثانية.

هيكل الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار الفرضيات تم تقسيم البحث إلى ف صلين حيث قسمنا الفصل الأول إلى ثلاث مباحث تناولت:

المبحث الأول: الخلفية النظرية للفساد و النمو الاقتصادي

المبحث الثاني:النظريات المفسرة للعلاقة بين الفساد و النمو الاقتصادي

المبحث الثالث: الدراسات السابقـة

أما الفصل الثاني الذي يمثل جوهر الدراسة وأخذ حيزا كبيرا منها و قمنا بتقسيمه إلى مبحثين تناولت:

المبحث الأول: النمو الاقتصادي و الفساد في الدول العربية

المبحث الثاني: الدراسة القياسية

و قد توجنا هذه الدراسة بخاتمة تم فيها تناول أهم النتائج و التوصيات وصولا إلى آفاق الدراسة.

الفصـــــــل الأول

تمهيد

يعد الفساد ظاهرة ملازمة للحضارة البشرية ، وجزء لا يتجزأ من الصراعات الاجتماعية والسياسية عبر التاريخ فما قامت ثورة أو سقطت أنظمة و انهارت أمم ، إلا وكان الفساد عنصر ا فعالا في تحقيق ذلك ، وبالتالي لا يخلو منها أي مجتمع مهما بلغ هذا المجتمع من مراحل النمو والتطور، و يتخذ الحديث عن الفساد مسارات عديدة تتناسب مع ثقافة الشعوب وطبيعة حضارتها و هويتها السياسية والاقتصادية ، لكن أيا كانت مظاهر الفساد ، فأنها تعبر عن تدني معايير الأخلاق المتعارف عليها في كل مجتمع ، ويمثل الفساد الداء العضال الذي تعاني منه المجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء ، وعائقا أمام تقدمها و تهديدا لمستقبلها لما له من خطر على الأمن الاجتماعي والنمو الاقتصادي.

ومن هنا حازت هذه الظاهرة على اهتمام كل الدول كونها لها تأثير على النمو الاقتصادي وتعالت النداءات إلى إدانتها والحد من انتشارها ووضع الصيغ الملائمة لتحجيم دورها.

ومنه سنحاول في هذا الفصل دراسة الجانب النظري للفساد و النمو الاقتصادي من خلال تناول المباحث التالية:

المبحث الأول: الخلفية النظرية للفساد و النمو الاقتصادي

المبحث الثاني:النظريات المفسرة للعلاقة بين الفساد و النمو الاقتصادي

المبحث الثالث: الدراسات السابقـة

المبحث الأول: الخلفية النظرية للفساد و النمو الاقتصادي

الفساد ظاهرة قديمة قدم الإنسان، وليست وليدة عصرنا الحالي، إلا أن حجم الفساد واتساع دائرته وتعقد آلياته وحلقاته في دول العالم حفز الاهتمام بدراسته ويمكن في إطار الآثار التي يتركها الفساد في النمو الاقتصادي لذا نلقي الضوء على الفساد و النمو الاقتصادي و العلاقة بينهما.

المطلب الأول: الخلفية النظرية للفساد

يعتبر الفساد ظاهرة عالمية خطرة محدقة بالمجتمعات كافة، كلها على سوية واحدة و حتى يمكن الإطاحة بهذه الظاهرة لا بد أولا من إدراك أن الفساد وجد منذ القدم.

أولا: تعريف الفساد

1- التعريف اللغوي لمصطلح للفساد

التعريف اللغوي: ضد الصلاح وأفسد الشيء أي أساء استعماله.[1]

2- التعريف الاصطلاحي(تعريف المنظمات الدولية لمصطلح الفساد)

عرفت المنظمة الدولية للشفافية الفساد بأنه : " إساءة استخدام السلطة الموكلة لتحقيق مكاسب خاصة"[2]

أما منظمة الأمم المتحدة فقد عرفت الفساد بأنه: " الفساد هو القيام بأعمال تمثل أداء غير سليم للواجب، أو إساءة استغلال الموقع أو سلطة بما في ذلك أفعال الاغفال توقعا لمزيد أو سعيا للحصول على مزية يوعد بما أو تعرض أو تطلب بشكل مباشر أو غير مباشر أو قبول مزية ممنوحة بشكل مباشر أو غير مباشر سواء للشخص ذاته أو لصالح شخص".[3]

أما البنك الدولي للإنشاء و التعمير فقد عرفت الفساد بأنه:" إساءة استعمال السلطة العامة للكسب الخاص".[4]

تعريف شامل للفساد:

يمكن تعريف الفساد على أنّه أعمال غير نزيهة يقوم بها الأشخاص الذين يشغلون مناصب في السلطة، مثل المديرين، والمسؤولين الحكوميين وغيرهم، وذلك لتحقيق مكاسب خاصة، ومن الأمثلة على ظواهر الفساد إعـطاء وقبول الرشاوى والهدايا غير الملائمة، والمعاملات السياسية غير القانونية، والغش أو الخداع، والتلاعب في نتائج

---

[1] مشعان الشاطري،**الفساد أسبابه مظاهره طرق علاجه**،17/04/2019،12:57، https://hrdiscussion.com/hr42958.html

[2] موقع المنظمة الدولية للشفافية: 17/04/2019، 14:07 ، www.transparency.org

[3] مريم مالكي، **أثر الفساد على تحقيق التنمية المستدامة في دول المنطقة العربية** ،مجلة دفاتر المتوسط، العدد9 ، ديسمبر2018، ص82.

[4] ليلى عاشور الخزرجي، **ظاهرة الفساد الاثار الاقتصادية التداعيات الاجتماعية و استراتجيات مكافحته**، مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية و الاقتصادية، المجلد1 ، العدد2، 2011، ص123.

الانتخابات، وتحويل الأموال، والاحتيال، وغسيل الأموال وغيرها . و الفساد عموما ظاهرة مركبة و معقدة تشمـــــل الاختلالات التي تمس الجانب السياسي و الاقتصادي والاجتماعي.....إلخ.

ثانيا: أنواع الفساد و مظاهره

1- أنواع الفساد

للفساد أنواع كثيرة يمكن حصرها في نوعين:[1]

الفساد الكبير: فالفساد الكبير حسب رأي بعض المختصين هو ذلك النوع من ممارسة الفساد الذي يجري على أعلى المستويات في الإدارة والسلطة في الحكومة ويرتبط بصفقات مالية كبيرة وتجاوزات للقوانين والنظم.

الفساد الصغير: يرتبط بسلوكيات صغار الموظفين والمسؤولين مع صغر حجم المبالغ المالية المتداولة كالـــرشاوى والمزايا والأعمال المطلوبة في المقابل تكون قليلة الأهمية مثل الوساطة في التوظيف وسرعة إنجاز الأعمال ومنح الرخص وما إليها.

2- مظاهر الفساد

يمكن إجمال أنواع الفساد على النحو التالي:[2]

- **الرشوة:** وتتمثل باستغلال الموظف العمومي لوظيفته من اجل الحصول على منافع مادية أو معنوية نظير قيامه بأداء أو الامتناع عن عمل يكون من صميم اختصاصه الوظيفي أو الإخلال بواجبات الوظيفة على نحو يضر المصلحة العامة وواجبات الوظيفة العامة وأصول المهنة.

- **المحاباة والمحسوبية:** يقصد بالمحاباة تفضيل جهة على أخرى في تقديم الخدمة بغير وجه حق كما في منح المقاولات و العطاءات أو عقود الاستئجار والاستثمار. والمحسوبية هي نمط سلوكي ينطلق من دوافع عنصرية أو إقليمية أو طائفية بعيدة عن الأخلاقيات الوظيفية التي تقضي بعدم التفضيل أو الانحياز لجهة معينة دون مسوغ قانوني، وهذه الظاهرة منتشرة في الوطن العربي انتشارا واسعة.

- **الوساطة:** وهي توسط الغير لدى الموظف العام لمصلحة صاحب الحاجة، ويتم ذلك في صورة رجاء أو طلب من شخص ذي نفوذ وظيفي أو ذي مكانة اجتماعية أو سياسية، فيصبح قادرا على توجيه قرارات الموظف العام بأداء عمل مخالف للأنظمة والقوانين.

---

[1] كنزة سعدون ، **أثر الفساد على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(1995-2015)** ، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، قسم العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي ، أم البواقي ، 2017/2016، ص10.

[2] فيصل أكرم نصوري، **ظاهرة الفساد و تداعياتها على تفاقم مشكلة البطالة في العراق بعد عام 2003**، مجلة العلوم الاقتصادية و الادارية ، العدد78 ، المجلد20 ، 2014 ،ص300.

- **التقليد والتزوير:** التقليد يعني إنشاء شيء مشابه للشيء الذي يحميه القانون، ويتحقق بصناعة سلعة معينة مماثلة للسلعة المحمية قانونية، وهو مختلف عن التزوير الذي يعن إدخال تغيير على شيء موجود أصلا تحقيقا لمصلحة المزور، والتزوير قد يكون مادية أو معنوية ولكل نوع طرقه الخاصة، فالمادي منه هو الذي يقع بوسيلة مادية، أما المعنوي فهو الذي يقع بتغيير القيمة الحقيقية دون أن يترك اثر مادية.

- **الابتزاز:** والمقصود به قيام الموظف الحكومي باستغلال وظيفته من خلال التأثير على طالبي الخدمة العامة تحت تأثير التهديد بالضرر.

- **التسيب في العمل:** قد يأخذ سلوك بعض العاملين في المنشآت العامة سلوكا غير سليم وفاسد يتمثل بعدم الالتزام بقواعد العمل وقوانينه، كعدم التقيد بأوقات الدوام أو الحضور الشكلي دون القيام بالمهام الوظيفية المطلوبة، ويترتب عليه عدم انضباط العمل و انخفاض إنتاجية العاملين، وهذا الأمر يعد هدرا للموارد البشرية والوقت والمال.

- اختلاس المال العام : وهي أحد أنواع الفساد الذي يقوم بـه الموظف العمومي باختلاس أموال أو أوراق مالية أو أي ممتلكات أخرى عمومية ذات قيمة والتي عهدت إليه بحكم موقعه الوظيفي.

الشكل رقم(01): يمثل أشكال الفساد وفقا للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة

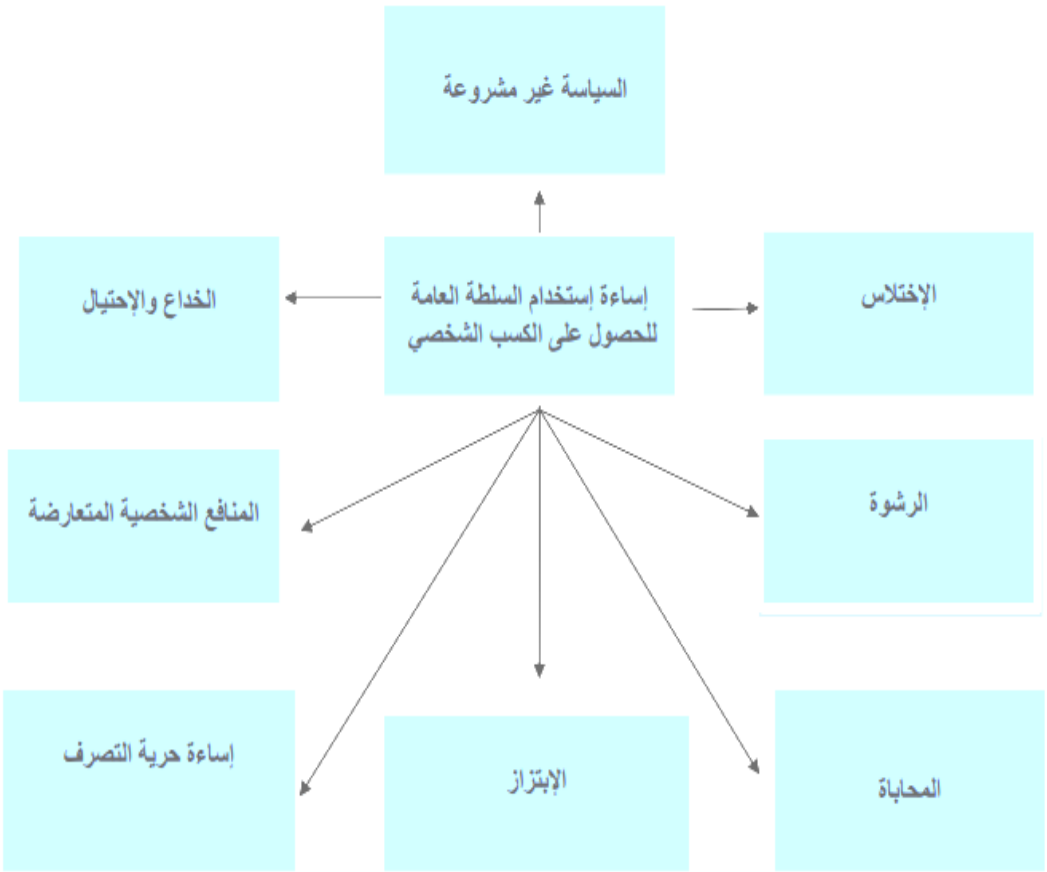

المصدر: كنزة سعدون ، **أثر الفساد على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(1995-2015)** ، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، قسم العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي ، أم البواقي ، 2017/2016، ص 13.

ثالثا: قياس الفساد

بمؤشر إدراك الفساد (CPI) ويشير إلى درجة الفساد أو عدم النزاهة ، يقع بين الصفر بوصفها حدا أدني و مائة درجة بوصفها حدأ أعلى، ويتم إصدار هذا المؤشر من قبل منظمة الشفافية الدولية سنوية، وهي منظمة أهلية ودولية تقوم بمجموعة من المسوحات ومعلومات معتمدة لتحديد مدى تفشي الفساد في الدولة ومدى تأثيره على الاستثمار، ويقيس هذا المؤشر حالة إدراك الفساد في أغلب بلدان العالم ، كلما اقتربت قيمة المؤشر من المائة درجة كلما كانت أكثر وعيا وشفافية في محاربة ومنع الفساد والعكس صحيح ، ويعكس هذا المؤشر درجة التحسن في الممارسات الحكومية والشركات العالمية لغرض تعزيز الشفافية وجهود محاربة الفساد .[1]

رابعا: آثار الفساد على النمو الاقتصادي

إن الفساد يقوض النمو الاقتصادي على المدى البعيد، فإيطاليا مثلا، يؤدي إنخفاض زهيد الفساد إلى زيادة النمو الاقتصادي بحوالي 0.3% فالفساد يضعف ويعرقل النمو الاقتصادي بطرق شتى [2]، فهو يضعف الإستثمار المحلي والأجنبي عن طريق زيادة فرص السعي للحصول على مزايا إقتصادية دون مراعاة مصلحة المجتمع، كما يخلق جو من عدم الثقة، ويقلل الحوافز المشجعة للإستثمار.

كما يؤدي الفساد إلى تقليل الربح، لأن مدفوعات الفساد الكبيرة إنما تمثل عبئا إضافيا على المشروع وتزيد من تكاليفه، بل يعتبرها البعض ضريبة ضارة بالإستثمار.

وقد أكد التقرير العالمي للتنمية لسنة 1997، أن الفساد مشكلة عامة تواجه المستثمرين، وأن هناك علاقة سلبية بين تفشي الفساد ومستوى الإستثمار في الإقتصاد القومي، فكلما زادت درجة الفساد قل حجم الإستثمار والعكس فعلى سبيل المثال على المستوى العالمي قد يؤدي الإنخفاض البسيط في مستويات الفساد إلى زيادة الإستثمار في الإتصالات بحوالي 0.8 %.

كما يضعف الفساد التنمية الإقتصادية، بما يؤدي إليه من الهبوط بجودة البنية الأساسية، لأن جزء من الموارد التي كان ينبغي أن توجه إليه المشروعات العامة لإقامة بنية أساسية تدعم الإنتاج يتم توجيهها من خلال علاقات الفساد إلى الإستهلاك الخاص للمتنفذين في الأجهزة الحكومية التي تقوم بتلك المسؤوليات.

كما يؤثر الفساد سلبا على نمو الدخل القومي، حيث يؤدي إلى تراجع معدلات الإدخار والإستثمار، ومن ثم عدم زيادة القيمة المضافة إلى الدخل القومي.[3]

---

[1] أنمار غالب كليب، **قياس و تحليل العلاقة بين مؤشر إدراك الفساد العالمي و مؤشر الإرهاب العالمي في البلدان العربية للمدة (2014-2015)**، مجلة تكريت للعلوم الإدارية و الاقتصادية، المجلد12، العدد36، كلية الإدارة و الاقتصاد، جامعة تكريت،2016 ص179.

[2] حاحة عبد العالي، **الآليات القانونية لمكافحة الفساد**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، السنة 2012-2013، ص96.

[3] المرجع السابق ص97.

خامسا: طرق مكافحة الفساد

و من الطرق في معالجته ما يلي:[1]

- ✓ تطبيق الاستراتيجيات المضادة للفساد وسن الأنظمة والتشريعات والقوانين والشفافية فيها بما لا يدع مجال للشك والوضوح في تطبيقها والجزاءات الصارمة في حق المخالفين .
- ✓ توعية الموظفين لهذه الظاهرة الخطيرة وتداعياتها وتأثيرها على المجتمع وأخلاقياتهم ودورهم في الإخبار عن حالات الفساد في دوائرهم وأن عقيدتنا السمحاء تحارب هذه الظاهرة وتجرمها .
- ✓ عقد ندوات دينية في الدوائر الحكومية يحاضر فيها رجال دين حول دور الدين في القضاء على الفساد الإداري وكذلك دور العبادة والجامعات والمدارس والقنوات المسموعة والمرئية والمكتوبة في محاربة هذا الداء وخطورته على المجتمع وإيضاح القصص والعبر عبر التاريخ حول الأقوام السابقة وما حصل لهم بسبب الفساد.
- ✓ وضع نظام مكافأة مالية لمن يقوم بالتبليغ عن حالات الفساد بشتى صورة في دوائرهم والدوائر الأخرى والابتعاد عن الشكاوي الكيدية .
- ✓ وضع عقوبات وجزاءات رادعة وواضحة تناسب كل فساد وتحد من ظهوره مره ثانية وتكون معلنه ومتاحة للجميع.
- ✓ تحسين الظروف المعاشية للموظفين من خلال إيجاد كادر وظيفي مناسب لكل فئة تناسب وضعه الاجتماعي والأسري وتتناسب مع الظروف المعيشية للبلد.
- ✓ الإعلان عن حالات الفساد بشتى أنواعه التي تم اكتشافها والإجراءات التي تم اتخاذها حيالها وتعميمها على الدوائر الحكومية ليكونوا عبرة لغيرهم .
- ✓ إتاحة الفرصة لخلق نوع من الإبداع والتطوير لدى الموظفين ومكافأتهم على ذلك وتعليق أسمائهم في لوحة الشرف ليكون حافزا لغيرهم من الموظفين .
- ✓ تشكيل لجنة في كل دائرة حكومية للإصلاح الإداري لدراسة الواقع الإداري وتغير سلوك واتجاهات العاملين لمحاربة الفساد وعلاج الانحراف وقت اكتشافه .
- ✓ توفير القيادات الشابة النشيطة المؤمنة بالتطوير والتغير والتي لديها مؤهلات علمية وخبرات عملية متراكمة ودعمها وتأهيلها لقيادة العمل الوظيفي لضمان نجاحها في قيادة التغير .

[1] مشعان الشاطري، مرجع سابق

المطلب الثاني: الخلفية النظرية للنمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي من أهم الظواهر الاقتصادية، وأكثرها أثرا في واقع الأفراد، ومستقبلهم. فهو وسيلة رئيسية لازدياد حصة الفرد من الناتج، وتحسين مستوى المعيشة في كل مجتمع.

أولا: تعريف النمو الاقتصادي

هناك العديد من التعاريف للنمو الاقتصادي نذكر منها:

– يعرف الاقتصادي "S . Kuznets "، والحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 1971م لعمله الرائد في قياس وتحليل النمو التاريخي للدخل الوطني في الدول المتقدمة النمو الاقتصادي على أنه: الزيادة في قدرة الدولة على عرض توليفة متنوعة من السلع الاقتصادية لسكانها، وتكون هذه الزيادة المتنامية في القدرة الإنتاجية مبنية على التقدم التكنولوجي، والتعديلات المؤسسية والإيديولوجية التي يحتاج الأمر إليها.[1]

– و يمكن تعريفه "بالزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معيــن، وأيضا هو الزيادة في إجمالي الدخل الداخلي للبلد مع كل ما يحققه من زيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقـي"[2]

– ويعرف كذلك بأنه هو حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن و متوسط الدخل الفردي ممثل بالعلاقة الرياضية التالية:

متوسط الدخل الفردي = الدخل الكلي/عدد السكان

–ويعرفه جون ريفوار بأنه الزيادة في الإنتاج المصاحبة لتحسن التدريجي في الاقتصاد، حيث يمكن الاقتصاد أن يسير في مسار توجه الزيادة في الإنتاج.

فالدخل النقدي يشير إلى عدد الوحدات النقدية التي يتسلمها الفرد خلال فترة زمنية معينة مقابل الخدمات الإنتاجية التي يقدمها، أما الدخل الحقيقي فهو يساوي الدخل النقدي مقسما على المستوى العام للأسعار، أي أنه يشير الكمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد من إنفاق دخله النقدي خلال فترة زمنية معينة.[3]

---

[1] كبير مولود ،**أثر الاستثمار على النمو الاقتصادي في المدى البعيد في الجزائر مقارنة مع مصر خلال الفترة1980–2014**، مجلة البديل الاقتصادي، العدد7 ، ص257.

[2] ماموني صورية ،**علاقة التطور المالي بالنمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة(1990–2015)** ،مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس ، مستغانم،2017/2016م، ص8.

[3] عبد الرزاق بن هارون ،**استراتجية ترقية الصادرات غير النفطية و أثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر القطاع الزراعي–حالة التمور الجزائرية**– ،مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة ماستر أكاديمي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة، 2013/2012 ص 3.

تعريف شامل للنمو الاقتصادي:

يعرف النمو الاقتصادي على انه عملية هادفة إلى خلق طاقة تؤدي إلى تزايد دائم في متوسط الدخل الحقيقي للفرد بشكل منتظم ولفترة طويلة من الزمن.

ثانيا: تفسير النمو الاقتصادي

1- سمات النمو الاقتصادي

يحصل النمو الاقتصادي بتوفر الظروف التالية:[1]

أ-**زيادة حجم الإنتاج:** ونقصد به زيادة حجم النشاط الإنتاجي أو التوسع الاقتصادي، ويجب الإشارة إلى الزيادة الحقيقية في الإنتاج وكذا زيادة الدخل الفردي الحقيقي المرافق لزيادة الإنتاج وذلك خلال فترة زمنية مقارنة بالفترات السابقة.

ب-حدوث تغيرات على مستوى طرق التنظيم: بما أن هدف العمليات الإنتاجية هو إشباع الحاجات الإنسانية وتحقيق ربح لأصحابها فإنه مع مرور الوقت يسعى المستثمر إلى إيجاد طرق تنظيم جديدة تسهل ديناميكية العمل وتداول عناصر الإنتاج بصورة أسهل والبحث عن عناصر إنتاج أقل تكلفة وأكثر ربحية، هذا السعي الدائم للمستثمرين يؤدي إلى إتاحة طرق تنظيم جديدة أنجع من التي كانت سائدة من أجل تحقيق فائض أكبر و الإستمرار في عملية النمو.

ج-التقدم الاقتصادي: هو مجموع التحسينات الاقتصادية والإجتماعية المرافقة للنمو الاقتصادي. وبالتالي فإن التقدم الاقتصادي سمة من سمات النمو واستمراره وتحقيق الغايات الإجتماعية لجميع الأفراد.

2- عناصر النمو الاقتصادي

يمكن حصر هذه العناصر في:[2]

أ-**العمل:** ونعني به مجموع القدرات الفيزيائية والثقافية التي يمكن للإنسان استخدامها في إنتاج السلع والخدمات الضرورية لتلبية حاجياته.

ب-رأس المال: مجموع السلع التي توجد في وقت معين في اقتصاد معين"، يساعد على تحقيق التقدم التقني من جهة وعلى توسيع الإنتاج بواسطة الاستثمارات المختلفة المحققة من جهة أخرى.

ج-**التقدم التقني:** ويعني الاستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج في العملية الإنتاجية.

ثالثا: قياس النمو الاقتصادي

يتم بقياس نمو الناتج و نمو الدخل الفردي:[3]

الناتج الوطني: هو مقياس لحصيلة النشاط الإنتاجي، وحساب معدل نموه هو ما يصطلح عليه تسمية معدل النُّمو، ويمكن حساب الناتج الوطني بحساب الناتج المحقق في بلد وتقديمه بعملة ذلك البلد، ومن ثم مقارنته بنتائج الفترة

---

[1] مقدم مصطفى، **بحث حول النمو الاقتصادي**،2019/04/23، 9:12، http://www.startimes.com

[2] جلال خشيب، **عناصر ومقاييس النمو الاقتصادي**،2019/04/23، 10:15 /https://www.alukah.net/culture/0/79206

[3] جلال خشيب، المرجع نفسه.

السابقة ومعرفة معدل النُمو، ما يعاب هنا أن لكل دولة عملتها الوطنية، وبالتالي لا يمكن مقارنة النُمو المحقق في مختلف البلدان وفق هذا المقياس؛ ولذا تستخدم غالبًا عملة دولية واحدة لتقييم الناتج الوطني لمختلف البلدان، حتى يسهل المقارنة بين معدلات النُمو المحققة فيها .

متوسط الدخل الفردي: يعتبر هذا المعيار الأكثر استخدامًا وصدقًا لقياس النُمو الاقتصادي في معظم دول العالم، لكن في الدول النامية هناك صعوباتٌ لقياس الدخل الفردي بسبب نقص دقة إحصائيات السكان والأفراد.

ثالثا: أنواع النمو الاقتصادي و نظرياته

1- أنواع النمـــــــو الاقتصادي

للنمو الاقتصادي ثلاثة أنواع و هي كالتالي: [1]

أ – النمو التلقائي: وهو النمو الذي يكون بشكل عفوي بواسطة القوي الذاتية التي يملكها الاقتصاد الوطني دون استخدام أسلوب التخطيط العلمي على المستوى العالمي او القومي. وقد حدثت ظاهرة النمو الطبيعي تاريخيا بالانتقال من مجتمع الإقطاع إلى مجتمع الرأسمالية. أن متطلبات هذا النمو تحتاج إلى الاهتمام الكبير في الأطر والمؤسسات لكي تنمو من قطاع إلى قطاع آخر فيه جدوى بمؤشراته الاقتصادية.

ب – النمو العابر: ويمكن تعريفه بأنه النمو الذي لا يمكن أن يمتلك صفة الاستمرارية او الثبات بل يظهر استجابة التغيرات او عوامل طارئة قد تكون خارجية في فترة زمنية معينة تزول بعد فترة من الزمن. ان هذا النوع من النمو يسود شيئا فشيئا في البلدان النامية. اذ ينشأ نتيجة لتوافر تلك العوامل والتي تسمى بالمؤشرات الايجابية وهي مناوئة في التجارة الخارجية اذ تتلاشى بصورة سريعة أي بنفس السرعة التي ظهرت بها العوامل الاقتصادية الايجابية للاقتصاد القومي.

ت – النمو المخطط: ويمكن تعريفه بأنه النمو الذي يظهر نتيجة لتخطيط شامل وعلمي مسبق لموارد البلد إذ ترتبط قوة وفاعلية هذا النوع ارتباط وثيق بقدرات المخططين ودافعية الخطط الموضوعة وكذلك ترتبط بفاعلية التنفيذ والمتابعة ومشاركة الجمهور في عملية التخطيط.

2- بعض نظـــريات النمـــــو الاقتصـــادي

أ-النظرية الكلاسيكية: يقسم المجتمع وفقا للمدرسة الكلاسيكية إلى ثلاث طبقات وهم الرأسماليين والعمال وملاك الأراضي ويذهب دخل العمال إلى الاستهلاك الضروري بينما يذهب دخل ملاك الأراضي إلى الاستهلاك المظهري ودخل الرأسماليين (الأرباح) إلى الادخار ومن ثم الاستثمار يساهم في زيادة الإنتاج وتحقيق النمو الاقتصادي. ويؤكد الكلاسيك على أهمية الاستثمار كمحور أساسي في زيادة الإنتاج والنمو إذ بنى الكلاسيك نظريتهم في النمو الاقتصادي على دالة الإنتاج وإخضاعها لمجموعة من العوامل المؤثرة كما ونوعا في الإنتاج مثل التخصيص وتقسيم العمل اللذان يشجعان على الابتكار والإبداع وتحقيق الأرباح والذي يعتبر الأخير مصدر التراكم الرأسمالي.

[1] علي نبع صايل، **مسار الإنفاق العام و قياس أثره على النمو الاقتصادي في العراق 2004-2015** ، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية و الإدارية ، العدد18، المجلد9، 2017 ، ص176.

ويمكن تلخيص نظرية آدم سميث بالاتي (أن أي زيادة في ثروة الأمة او دخل الفرد يحصل نتيجة لزيادة مستوى التخصص مع مرور الزمن). ويرى الاقتصادي ريكاردو أن القطاع الصناعي هو المصدر الأساسي للأرباح ومن الممكن تطبيق الأساليب الإنتاجية الحديثة منه على العكس من القطاع الزراعي لأنه يتسم بتناقص الغلة أما فيما يتعلق بأفكار ريكاردو في النمو فأنه يرى أن الزراعة تعد أهم القطاعات الاقتصادية لتوفرها الغذاء للسكان الذي تتزايد أعدادهم إلا أنها تخضع القانون القلة المتناقصة، وجاء هذا الافتراض عند ريكاردو نتيجة لعدم إعطاء أهمية تذكر لدور التقدم التكنولوجي ويعطي أهمية للعوامل غير الاقتصادية في عملية النمو الاقتصادي كالعوامل الفكرية والثقافية والأجهزة الإدارية وغيرها فضلا عن أهمية الاستقرار السياسي الناتج عن وجود حكومة قوية تشجع حرية التجارة لأنها تقوم بتمويل النمو الاقتصادي في المجتمع أما مالتوس فقد أوضح أهمية التشابك بين القطاعات الاقتصادية وعد النمو المتوازن ضروري لتحقيق النمو الاقتصادي.[1]

ب-النظرية النيوكلاسيكية

يعود ظهور النيوكلاسيك في سبعينيات القرن التاسع عشر، ومن أبرز رواد هذه المدرسة ألفريد مارشال، فيكسل وكلارك، وقامت على أساس يمكن استمرار عملية النمو الاقتصادي دون حدوث ركود اقتصادي كما أورد الكلاسيكيون، وإذا كان هؤلاء الأخيرون قد اهتموا بجانب العرض فالمدرسة النيوكلاسيكية اهتمت بدراسة وتحديد العوامل المحددة للطلب، وتحليل وتفسير الخيارات للمستهلكين، ولكنها لم تعارض كل الأفكار الكلاسيكية على غرار كل من قانون تناقص الغلة لريكاردو ونظرية السكان لمالتوس، لكن مع اعتبار السكان كمتغير معلوم.

وأهم الأفكار النيوكلاسيكية تتلخص فيما يلي:

- ✓ عملية النمو الاقتصادي عبارة عن عملية مترابطة متكاملة ومتوافقة ذات تأثير إيجابي متبادل حيث يؤدي نمو قطاع معين إلى دفع القطاعات الأخرى إلى النمو، لتبرز فكرة مارشال والمعروفة بالوفرات الاقتصادية، كما أن الناتج القومي يؤدي إلى نمو فئات الدخل المختلفة من أجور وأرباح .
- ✓ النمو الاقتصادي يعتمد على مقدار ما يتاح من عناصر الإنتاج في المجتمع .
- ✓ بالنسبة لعنصر العمل نجد النظرية تربط بين المتغيرات السكانية وحجم القوى العاملة مع التنويه بأهمية تناسب الزيادة في السكان أو في القوى العاملة مع حجم الموارد الطبيعية المتاحة .
- ✓ فيما يخص رأس المال اعتبر النيوكلاسيك عملية النمو محصلة للتفاعل بين التراك ـم الرأسـمالي والزيادة السكانية، فزيادة التكوين الرأسمالي تعني زيادة عرض رأس المال الذي يؤدي إلى تخفيض سعر الفائدة، فتزيد الاستثمارات ويزيد الإنتاج ويتحقق النمو الاقتصادي، هذا مع الإشارة إلى دور الادخار في توجيه الاستثمارات، يعتبر النيوكلاسيك الادخار عادة راسخة في الدول التي تشق طريقها نحو التقدم لتأخذ بذلك عملية الاستثمار والنمو شكلا آليا ميكانيكيا، وأن سعر الفائدة هو الثمن في سوق رأس المال حيث يلتقي عنده عرض المدخرات مع الطلب عليها ويندد النيوكلاسيك بأهمية سعر الفائدة في تحديد الاستثمارات مع مقارنته بمعدل العائد المتوقع.

[1] علي نبع صايل، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 176- 177.

- ✓ أما عنصر التنظيم، فيرى أنصار النظرية أن المنظم يستغل التطور التكنولوجي بالصورة التي تنفي وجود أي جمود في العملية التطويرية وهو قادر دائما على التجديد والابتكار .
- ✓ أن النمو الاقتصادي كالنمو العضوي (وصف مارشال) لا يتحقق فجأة إنما تدريجيا، وقد استعان النيوكلاسيك في هذا الصدد بأسلوب التحليل المعتمد على فكرة التوازن الجزئي الساكن مهتمين بالمشاكل في المدى القصير)، حيث يروا أن كل مشروع صغير هو جزء من كل، ينمو في شكل تدريجي متسق متداخل وبتأثير متبادل مع غيره من المشاريع.
- ✓ أن النمو الاقتصادي يتطلب التركيز على التخصص و تقسيم العمل وحرية التجارة، و ذلك في سبيل تحسين معدل التبادل الدولي في صالح الدولة، وحرية التجارة تكفل انطباق التخصص وتقسيم العمل على النطاق الدولي.[1]

ج- التحليل الكينزي: اهتمت النظرية الكينزية باقتصادات الدول المتقدمة اكثر من اقتصادات الدول النامية اذ يرى كينز أن الدخل الكلي بعد دالة في مستوى التشغيل في أي دولة فكلما زاد مستوى التشغيل زاد حجم الدخل الكلي وترجع اهمية النظرية الكينزية كونها قاعدة الانطلاق لنظرية الاقتصاد الكلي الديناميكي للخصائص التي يتميز بها: -الطلب الفعال، الكفاية الحدية لرأس المال، سعر الفائدة.

وتهتم النظرية بالاستثمار كلاعب أساسي في دالة النمو الاقتصادي اذ أن زيادة الاستثمار يؤدي الى زيادة الدخل وزيادة الطاقة الإنتاجية. ومن اجل إحداث التوازن في الاقتصاد لابد من زيادة الدخل والإنتاج بنفس المعدل بمعنى أنه لابد من زيادة حجم الاستثمار الصافي الذي يدفع عجلة الإنتاج والدخل نحو التوظيف الكامل ولضمان دورة استثمار جديدة تعود إلى زيادة التوظيف لابد من حصول نمو في الدخل الحقيقي قادر على استيعاب خزين كافي لرأس المال.[2]

رابعا: النمو و التنمية

إن مصطلحي النمو و التنمية استخدمها كمرادفين لبعضهما و خاصة في الأدبيات الاقتصادية الأولى، فكلاهما يشير إلى معدل زيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي خلال فترة زمنية طويلة، لكن هناك اختلافات أساسية بينهما، فالنمو الاقتصادي يشير إلى الزيادة المضطردة في الناتج القومي الإجمالي لفترة زمنية طويلة من الزمن دون حدوث تغيرات مهمة و ملموسة في الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية ...الخ.

بينما تعني التنمية الاقتصادية إضافة إلى نمو الناتج القومي الإجمالي حدوث تغيرات هيكلية مهمة و واسعة في المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و الديموغرافية و في التشريعات و الأنظمة، و من أهم التغيرات الهيكلية أولا ازدياد حصة الصناعة في الناتج القومي الإجمالي مقابل انخفاض حصة الزراعة، و ثانيا زيادة نسبة

---

[1] عياد هيشام ،**أثر النمو الاقتصادي على الفقر في وجود اللامساواة الاقتصادية في الجزائر و الدول النامية خلال الفترة1970-2013** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث ل.م.د ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان ،2017/2016 ، ص ص 69 70.

[2] علي نبع صايل، **مرجع سبق ذكره**، ص 177.

السكان الذين يعيشون في المدن بدلا من الريف، كما أن نمط الاستهلاك يتغير لأن الناس لا ينفقون كل دخلهم على الضروريات الأساسية بل يحولون جزء منه نحو السلع الاستهلاكية المعمرة و نحو سلع كمالية، وفي الأخير يصبح الأفراد مساهمين في العملية التنموية التي جلبت هذه التغيرات الهيكلية.

ويفرق بعض الاقتصاديين بين النمو التنمية في جوانب عديدة حيث تؤكد السيدة (MRS HIKS) بأن التنمية تشير إلى البلدان النامية و النمو يشير إلى البلدان المتقدمة، كما يفرق (SCHUMPETER) بين الاثنين بالقول بأن التنمية هي تغير غير مستمر و فجائي في الحالة المستقرة، بينما أن النمو هو تغير تدريجي و مستقر في الأمد الطويل، و الذي يحدث من خلال الزيادة العامة في معدل الادخار وفي السكان، ويؤكد البروفيسور (BAMME) بأن التنمية الاقتصادية تتطلب و تتضمن نوعا من التوجيه و التنظيم و القيادة لتوليد قوى التوسع والمحافظة عليها.

وعليه فان التنمية الاقتصادية هي عملية مقصودة و مخططة تهدف إلى تغيير البنيان الهيكلي للمجتمع بأبعاده المختلفة لتوفير الحياة الكريمة لأفراد المجتمع، و لهذا فان التنمية أشمل و أعم من النمو، إذ أنها النمو زائد التغير، و أن التنمية ليست فقط ظاهرة اقتصادية بل هي تتضمن أيضا محتوى اجتماعيا. [1]

الجدول رقم (01) الفرق بين النمو و التنمية الاقتصادية

النمـــو الاقتصـــادي	التنميـــة الاقتصاديـــة
يتم بدون اتخاذ أية قرارات من شأنها إحداث تغيير هيكلي للمجتمع	عملية مقصودة (مخططة) تهدف إلى تغيير البنيان الهيكلي للمجتمع لتوفير حياة أفضل لأفراده
يركز على التغير في الحجم أو الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع و الخدمات	تهتم بنوعية السلع و الخدمات نفسها
لا يهتم بشكل توزيع الدخل الحقيقي الكلي بين الأفراد	تهتم بزيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي خاصة بالنسبة للطبقة الفقيرة
لا يهمه مصدر زيادة الدخل القومي	تهتم بمصدر زيادة الدخل القومي و بتوزيعه

المصدر: بناني فتيحة، **السياسة النقدية و النمو الاقتصادي–دراسة نظرية–** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أحمد بوقرة ، بومرداس، 2008، ص4.

و منه يجدر القول بأن التنمية الاقتصادية أشمل و أوسع من النمو الاقتصادي.

[1] العياطي جهيدة ،**آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر1970–2014**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر،كلية العلوم الاقتصادية الملحقة الجامعية مغنية ،جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، 2016/2015م، ص ص 35 36.

المبحث الثاني:النظريات المفسرة للعلاقة بين الفساد و النمو الاقتصادي

المطلب الأول:الفساد و الاقتصاد المؤسسي

إهتم أغلب المفكرين الإقتصاديين بالسوق والأسعار وتوزيع الموارد بإعتبارهما أساس العلاقات الإقتصادية، فإن الفكر المؤسسي قد قام على المؤسسات الإجتماعية السائدة وإعتبر السوق أحد تلك المؤسسات. حيث يتأثر السوق بالأوضاع المؤسسية الأخرى في المجتمع (الدولة والنظام القانوني والقيم السائدة).

وقد عاد الإهتمام بالوظيفة المؤسسية للدولة منذ التسعينيات على يد مجموعة من الإقتصاديين كان أهمهم نورث (North)، تحت مسمى جديد وهو أساليب إدارة الدولة للنشاط الإقتصادي، ويدرج تحت مسمى (Governance) فقد وجد نورث أن تدهور كفاءة الخدمات العامة في الكتلة الشرقية السابقة نتيجة زيادة تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي ومن هنا إنصرف إهتمام الإقتصاديين بالفساد. فلا يكفي توفير إطار مؤسسي فقط ، حيث طالب الفكر المؤسسي بتوفير إطار مؤسسي كفء أيضا. كما يرى مؤيد الفكر المؤسسي أن المحدد الأساسي لمعدلات النمو طويل المدى يتمثل في العوامل المؤسسية ولأن تلك المؤسسات تؤثر على هيكل نفقات والحوافز بالتالي تؤثر على محددات النمو المتعلقة بالتراكم والإنتاجية ومن ثم فإن الطريق لتحقيق كفاءة إقتصادية هو وجود إطار مؤسسي سليم والحد من الفساد.

ولأن هذا الإطار توفره وتشكله الدولة فإن الطريق السليم للنمو الإقتصادي هو وجود دولة فعالة قادرة على صنع وتنفيذ السياسات.[1]

المطلب الثاني:الفساد ومنهج الإختيار العام

مدخل الإختيار العام فرع من فروع علم الاقتصاد الذي يدرس الضرائب والإنفاق العام. وقد جاءت هذه المدرسة للربط بين النظرية الاقتصادية والسياسية بعد إن كان هناك فصل بينهما في منهج الدراسة وأدوات التحليل وتعرف نظرية الإختيار العام أيضا بإسم نظرية الإختيار الرشيد يرجع مدخل الإختيار العام الفساد وأسبابه وعواقبه إلى ما يعرف بنماذج البحث عن المكاسب الريعية.

فالريع في يد الدولة يصبح مصدرا للتصادم والصراع بين العديد من الجماعات أو المتعاملين فالدولة الريعية يمكن أن تحدد على أنها الدولة تسيطر عليها السلوك القائم على الريع، لاترتبط بالإنتاج، وتنتج سلوكيات ريعية غير ملائمة للتوجه الإنتاجي، فدولة الريع هي نقيض دولة الإنتاج وهي كذلك لا تهتم بالتنمية وتنويع الاقتصاد عكس وضعية الدولة المتطورة التي تقوم بتعبئة الموارد الضرورية التي تؤدي إلى تنويع الإقتصاد الوطني. من جهة أخرى فإن الرشوة، تبذير المسؤولين، استبداد الأنظمة، اعتبرت كخصائص للدولة الريعية وهي عناصر مفسرة للأداء السيء في مجال التنمية والنمو بالنسبة البعض الدول كما أن في الثمانيات تم التركيز على السلوكيات الناتجة عن الإستحواذ على الريع كإنتشار الفساد المالي والسياسي.[2]

---

[1] كنزة سعدون ، **أثر الفساد على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(1995-2015)** ، مرجع سبق ذكره، ص59.

[2] المرجع السابق، ص60.

المطلب الثالث: نظرية الوكالة الوكيل

لقد نشأت نظرية الوكالة الوكيل كمحاولة لحل مشكلة تعارض المصالح وذلك من خلال نظرتها إلى الشركة على أنها سلسلة من التعاقدات الإختيارية بين الأطراف المختلفة في الشركة، من شأنها الحد من سلوك الإدارة بتفضيل مصالحها الشخصية على مصالح الأطراف الأخرى. ولقد أحلت نظرية الوكالة في الفكر الاقتصادي شكلها الرسمي في بداية التسعينيات من القرن الماضي، إلا أن المفاهيم التي تستند إليها هذه النظرية تعود إلى الاقتصادي المعروف أدم سميث عند مناقشته لمشكلة الفصل بين الملكية والسيطرة في كتابه ثروة الأمم .

تعتمد نظرية الوكالة على العلاقات القانونية (التعاقدية) التي تحكم أطراف عقد الوكالة (علاقة الموكل والوكيل) وتهتم بما يسمى بتعارضات الوكالة أو تضارب المصالح بين الأصيل والوكيل وأن هذه التعارضات يمكن معالجتها عبر آليات حوكمة الشركات إذ أن الوكيل مصالح الأصيل وتحصل هذه المشكلة في ظل عدم تناسق المعلومات. [1]

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

تعتبر الدراسات السابقة كحصيلة علمية من أجل معرفة محاور الموضوع لذا سنحاول في هذا المبحث تسليط الضوء على الدراسات السابقة العلمية المتعلقة بالفساد و النمو الاقتصادي و ذلك من خلال الدراسات العربية و الأجنبية.

المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية

الدراسة الأولى2017: م.د أزهار حسن علي[2]

- الهدف من الدراسة: هو تحليل الفساد و مؤشراته في العراق و قياس و تحليل أثر الفساد على الاستثمار الأجنبي و المحلي في العراق.
- أما الأدوات المستخدمة لتحليل و معالجة بيانات الدراسة: اختبار جذر الوحدة اختبار ديكي فولر الموسع، وفليبس بيرون ، نموذج ARDL.
- نتائج الدراسة: توصل البحث من خلال تقدير نموذج (ARDL) إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الفساد ونسبة الاستثمار المحلي الى الناتج المحلي الإجمالي ، ومن ناحية أخرى البحث وجود علاقة طويلة وقصيرة الأجل بين الفساد ونسبة الاستثمار الأجنبي الى الناتج المحلي الاجمالي في العراق خلال المدة (2003-2016) و بإستخدام البيانات الفصلية.

---

[1] كنزة سعدون ، **مرجع سابق ذكره**، ص ص: 60- 61.

[2] أزهار حسن علي، **تحليل أثر الفساد على الاستثمار في العراق**، مجلة العلوم الاقتصادية و التجارية، العدد101، المجلد23، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة بغداد ، 2017.

الدراسة الثانية2017:أ.م.د سعد صالح عيسى- أساور قاسم ذياب[1]

- الهدف من الدراسة: الهدف الرئيسي للبحث هو قياس اثر الفساد المالي والإداري في مؤشرات النمو الاقتصادي من خلال استخدام عدة مؤشرات مختلفة تمثل النمو الاقتصادي من خلال استخدام عينة مقطعية على الصعيد العالمي.
- أما الأدوات المستخدمة لتحليل و معالجة بيانات الدراسة: اختبار معامل التحديد R ،اختبارF و اختبار T،اختبار داربن واتسن، اختبار خلو النموذج من مشكلة عدم تجانس التباين و يتم من خلال اختبار park test.
- نتائج الدراسة: زيادة الفساد المالي والإداري بنسبة (% 100) فهذا يؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي (0.049) مليون دولار أمريكي والي وانخفاض نصيب الفرد العامل من الناتج المحلي الإجمالي (1577.8) دولار أمريكي ، وإلى انخفاض الدخل القومي (0.049) مليون دولار أمريكي ، وإلى انخفاض في نصيب الفرد من الدخل القومي(1 . 937) دولار أمريكي ، وإلى انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار(0.048) مليون دولار أمريكي ، وزيادة معدل البطالة بنسبة (3.354 %)، وانخفاض مؤشر دليل التنمية البشرية بنسبة (0.036%).

الدراسة الثالثة2016: أ.م.د ياسين عثمان عبد الله و آخرون[2]

- الهدف من الدراسة: يهدف البحث الي الكشف عن ماهية الفساد وتوضيحه وعوامل انتشاره في جامعة صلاح الدين وبيان العوامل المؤثرة في انخفاض المستوى التعليمي.
- أما الأداة المستخدمة لتحليل و معالجة بيانات الدراسة: الانحدار الخطي المتعدد
- نتائج الدراسة: أظهرت النتائج بأن نسبة (46.80 %) من الأساتذة و الطلبة يشيرون إلى وجود ظاهرة الفساد في كليات جامعة صلاح الدين، وهذا يعزز وجود تفشي الفساد في هذه المؤسسة الهامة والتي أثرت

---

[1] سعد صالح عيسى ، **قياس اثر الفساد المالي والإداري في مؤشرات النمو الاقتصادي في بلدان مختارةللمدة 2013-2015**، جامعة تكريت – كلية الإدارة والاقتصاد ، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية ،المجلد4، العدد40، 2017.

[2] ياسين عثمان عبد الله و آخرون، **قياس و تحليل ظاهرة الفساد في المستوى التعليمي لجامعة صلاح الدين-أربيل- العام الدراسي2014/2013**، كلية الادارة و الاقتصاد، جامعة صلاح الدين، أربيل، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية و الادارية، المجلد8، العدد16، 2016.

بشكل سلبي على المستوى التعليمي، نستنتج من البحث بان أسباب الفساد في الجامعة حسب آراء الأساتذة و الطلبة المشمولة بالمسح يعود إلى الأسباب الاتية: (المنظمات الطلابية، الأحزاب السياسية، إدارة الجامعة، الموظفين الفاسدين)، أظهرت نتائج البحث بان هناك علاقة طردية ومعنوية بين الفساد الجامعي و تدني المستوى التعليمي، و التي تنص على أن زيادة الفساد، يؤدي إلى زيادة تدني المستوى التعليمي في جامعة صلاح الدين، أظهرت نتائج البحث بان هناك تأثير معنوي ذات دلالة إحصائية للفساد بأبعاده المختلفة على المستوى التعليمي في الجامعة وعلى كافة الأصعدة (المستوى العلمي للطلبة والأساتذة وإدارة الجامعة و انجاز البحوث العلمية).

- **المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية**

الدراسة الأولى2017: Agha Jahanzeb - Tariq Aziz [1]

- الهدف من الدراسة: تحاول هذه الدراسة استكشاف العلاقة بين الفساد والنمو الاقتصادي، تستخدم الدراسة بيانات باكستان من الفترة من عام 1995 إلى عام 2016.
- أما الأداة المستخدمة لتحليل و معالجة بيانات الدراسة: تم استخدام نموذج التأخير الموزع للإرتباط التلقائي (ARDL)لإستكشاف التكامل المشترك على المدى القصير والطويل.
- نتائج الدراسة: تظهر النتائج العلاقة الضعيفة والسلبية بين المتغيرات ، والتي يمكن توضيحها أكثر حيث أن الفساد يبطئ النمو الاقتصادي في البلاد. من شأن هذه النتائج أن تثري الأدبيات المتعلقة بالاقتصاديات النامية وتساعد صناع السياسات.

الدراسة الثانية2017: Najla Shariff Omar Al Baiti And others [2]

- هدف الدراسة: الغرض من هذه الدراسة هو دراسة تأثير اللوائح البيئية والفساد والحرية الاقتصادية على النمو الاقتصادي في الصين. استخدمت مؤشرات مختلفة كقياسات للمتغيرات. مؤشر تشدد السياسة البيئية مؤشر مكافحة الفساد ومؤشر الحرية الاقتصادية في العالم. تستخدم الدراسة الأساليب الكمية لتحديد العوامل التي تلعب دوراً في معدلات النمو الاقتصادي التدريجي في الصين .
- أما الأداة المستخدمة لتحليل و معالجة بيانات الدراسة: تم تطبيق اختبار جذر الوحدة ونمذجة يوهانسن المشتركة ونمذجة التأخر الموزع للامتداد التلقائي (ARDL) لفحص الارتباطات القصيرة والطويلة المدى.

[1] Agha Jahanzeb, **Nexus between Corruption and Economic Growth: ARDL Bounds Testing Approach**, Journal of Applied Finance and Economic Policy Vol 1, No 1 (OCT, 2017).

[2] Najla Shariff Omar Al Baiti And others **The Impact of Environmental Regulations, Corruption and Economic Freedom on Economic Growth: Empirical Evidence from China** Internationa.

- نتائج الدراسة: أشارت النتائج إلى وجود علاقة بين اللوائح البيئية والفساد والحرية الاقتصادية والنمو الاقتصادي. أظهرت المعاملات طويلة الأجل أن اللوائح البيئية كان لها تأثير سلبي على النمو الاقتصادي في حين أظهر الفساد والحرية الاقتصادية نتائج إيجابية. ومع ذلك ، أظهرت معاملات المدى القصير أن التنظيم البيئي غير مهم على المدى القصير ، والفساد يحافظ على تأثير إيجابي والحرية الاقتصادية تؤثر سلبًا على النمو الاقتصادي على المدى القصير.

الدراسة الثالثة2016: R.A. Ajisafe(Ph.D)[1]

- هدف الدراسة: هذه الدراسة تدرس العلاقة بين الفساد ومستوى الفقر في نيجيريا للفترة من 1986 إلى 2014، كانت بيانات الدراسة الثانوية في الطبيعة التي تم الحصول عليها من نشر مؤشر التنمية البنك الدولي (2015) و دليل المخاطر القطرية (2012) ، تم إنشاء مؤشر الفقر باستخدام تحليل المكون الرئيسي (PCA).
- أما الأداة المستخدمة لتحليل و معالجة بيانات الدراسة: ستخدام نموذج التأخير الموزع للارتباط التلقائي (ARDL).
- نتائج الدراسة: أظهر نتيجة الدراسة أن للفساد تأثير خطير وضار على رفاهية المواطنين من خلال تقليل الإنفاق على الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية الأخرى وبالتالي زيادة مستوى الفقر في نيجيريا.

الدراسة الرابعة2013:Fatima Zafar And others[2]

- هدف الدراسة: الهدف من هذه الدراسة هو الكشف عن تأثير تحرير التجارة والفساد على التدهور البيئي ، تم استخدام البيانات السنوية من 1980 إلى 2011 لتقديرها. تم استخدام تلوث الهواء والماء كمؤشرات بيئية، أكد النموذج الأول أدلة EKC. تم استخدام مؤشر تحرير التجارة والفساد كمتغيرات توضيحية. تم استخدام دخل الفرد ، مربع دخل الفرد ، القيمة الصناعية المضافة ، الالتحاق بالمدارس الثانوية ، مؤشر القانون والنظام واستخدام الأسمدة كمتغيرات تحكم.
- أما الأداة المستخدمة لتحليل و معالجة بيانات الدراسة: تم تطبيق اختبار المعزز ديكي فولر (ADF) للتحقق من مستوى ثابت لكل متغير المدرجة في النموذج. تم تطبيق الانحدار التلقائي الموزع (ARDL) للعثور على النتائج التجريبية.

---

[1] R.A. Ajisaf ,**Corruption and Poverty in Nigeria: Evidence from Ardl Bound Test and Error Correction Model,** Department of Economics, Obafemi Awolowo University, Ile – Ife, Nigeria, 2016.

[2] Fatima Zafar And others**, Impact of Trade Liberalization and Corruption on Environmental Degradation in Pakistan**, Journal of Finance and Economics, 2013, Vol 1, No 4, 84-89 Available online at http://pubs.sciepub.com/jfe/1/4/4.

- نتائج الدراسة: تم اقتراح بعض السياسات على أساس النتائج التجريبية

الدراسة الخامسة2013: Abdul Farooq And others [1]

- هدف الدراسة: هذه الدراسة تهدف إلى دراسة تأثير الفساد على النمو الاقتصادي من خلال دمج التنمية المالية والانفتاح التجاري في نموذج النمو في حالة باكستان. لقد استخدمنا بيانات السلاسل الزمنية خلال الفترة 1987–2009.
- أما الأداة المستخدمة لتحليل و معالجة بيانات الدراسة: لقد طبقنا اختبار جذر وحدة الانقسام الهيكلي لاختبار الترتيب المتكامل للمتغيرات، كما تم تطبيق التكامل المشترك للكسر الهيكلي لدراسة العلاقة طويلة المدى بين المتغيرات.
- نتائج الدراسة : بعد أن تم التحقق من صحة العلاقة طويلة المدى بين المتغيرات في حالة باكستان. نجد أن الفساد يعوق النمو الاقتصادي. التنمية المالية يضيف في النمو الاقتصادي. الانفتاح التجاري يحفز النمو الاقتصادي، كشف تحليل السببية عن تأثير التغذية المرتدة بين الفساد والنمو الاقتصادي ونفس الاستدلال الذي يتم استخلاصه من أجل الانفتاح التجاري والفساد. الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي مترابطان. التطور المالي يؤدي جرانجر إلى نمو اقتصادي ينطوي على فرضية جانب العرض في حالة باكستان.

الدراسة السادسة2010: Mohammad Habibullah Pulok [2]

- هدف الدراسة: الغرض من هذه الأطروحة هو دراسة العلاقة طويلة الأمد بين النمو الاقتصادي والفساد في بنغلاديش خلال الفترة 1984–2008، في هذه الدراسة قام الباحث بتوسيع النموذج الكلاسيكي الحديث للنمو الاقتصادي من خلال Solow (1956) بما في ذلك رأس المال البشري والقطاع العام بشكل صريح في البداية. بعد ذلك ، قام بدمج الفساد في النموذج المعزز باستخدام نموذج وظيفي محدد للإنتاجية الكلية للعامل وثلاث قنوات أخرى لإظهار تأثير الفساد على إجمالي الناتج المحلي الحقيقي للفرد. للتحقيق بشكل تجريبي في وجود علاقة طويلة الأجل أو التكامل المشترك بين الفساد والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد.
- أما الأداة المستخدمة لتحليل و معالجة بيانات الدراسة : نموذج (ARDL) و التكامل المشترك.
- نتائج الدراسة: تؤكد نتائج اختبار التكامل المشترك أن هناك علاقة طويلة الأمد بين الفساد ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومحددات أخرى للناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة. تشير التقديرات

[1]Abdul Farooq And others, **Does corruption impede economic growth in Pakistan?** The International Journal of Theoretical and Applied Papers on Economic Modelling , journal homepage: www.elsevier.com/locate/ecmod 2013.

[2]Mohammad Habibullah Pulok , **The Impact of Corruption on Economic Development of Bangladesh: Evidence on the Basis of an Extended Solow Model**, Stockholm Univrsity, 2010.

طويلة الأجل إلى أن الفساد له تأثير سلبي مباشر على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ، في بنغلاديش.

المطلب الثالث: موقع الدراسات السابقة

من العرض السابق لبعض الدراسات السابقة العلمية المتعلقة بالفساد يتضح لنا أنها تلتقي مع دراستنا الحالية في كونها حاولت تسليط الضوء على التعرف على ظاهرة الفساد، وكذا إبراز الفساد كعامل تغيير وتأثير على النمو.

إن مايميز دراستنا عن باقي الدراسات السابقة هو أنها إهتمت بدراسة الفساد وتحديد أثاره السلبية على النمو في الدول العربية بأسلوب تحليلي قياسي وذلك بإسقاط الجانب النظري على واقع الدول العربية من جهة وهذا من خلال محاولة فهم لمختلف الظروف التي شجعت على نمو الفساد وانتشاره في الدول العربية، وإبراز أثاره خاصة على النمو الإقتصادي في الدول العربية، ثم التركيز على على أهمية قياس الفساد وتحديد علاقة مؤشراته بمؤشرات النمو الاقتصادي.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تطرقنا إليه في هذا الفصل يمكننا القول بأن الفساد بأشكاله المختلفة يمثل تحديا كبيرا في وجه النمو الاقتصادي و ظهور هذه الظاهرة يعود لأسباب سياسية و اجتماعية و اقتصادية و هذا يؤدي تأثيرات خطيرة في البنية الاقتصادية لذا يجب محاربته من أجل تحقيق نمو اقتصادي جيد.

أما النمو الاقتصادي فيعتبر أهم المؤشرات الاقتصادية وهدف أي سياسة اقتصادية كانت بحكم أنه من جهة يعكس حقيقة الأداء الاقتصادي بصفة عامة ومن ثم يبرز الوضعية الاقتصادية، الأمر الذي يمكن من توضيح الرؤى الإقتصادية ويبرز في أي اتجاه يسير الاقتصاد، ومن جهة أخرى يعبر عن مدى تحسن رفاهية أفراد المجتمع، وبالتالي فالنمو الاقتصادي من هذا المنطلق له مدلول اقتصادي اجتماعي.

الفصـــــل الثانـــــي

تمهيـــــــــد:

تعتبر منهجية الدراسة و إجراءاتها محورا رئيسيا يتم من خلالها إنجاز الجانب التطبيقي من الدراسة ، وعن طريقها يتم الحصول على البيانات المطلوبة لإجراء التحليل الإحصائي لتوصل إلى النتائج التي يتم تفسيرها في ضوء أدبيات الدراسة المتعلق بموضوع الدراسة، وبالتالي تحقق الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها. من خلال هذا الفصل سنتطرق إلى تطور النمو الاقتصادي ومكوناته بالإضافة إلى تطور أهم مؤشرات الفساد بالإضافة إلى الدراسة القياسية وذلك لتحديد أثر الفساد على النمو الاقتصادي بإستخدام مجموعة من الإختبارات، وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين :

المبحث الأول: النمو الاقتصادي و الفساد في الدول العربية

المبحث الثاني: الدراسة القياسية

المبحث الأول: النمو الاقتصادي و الفساد في الدول العربية

للحديث عن الواقع الاقتصادي للوطن العربي سنعتمد على مجموعة من الإحصائيات والتقارير الاقتصادية التي تُستخدم في قياس أداء قطاعات الاقتصاد المختلفة لتقييم الأداء الاقتصادي ومعرفة مدى قوة الاقتصاد أو ضعفه، و سنركز في حديثنا على أداء الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات النمو الاقتصادي، و متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي، والإعتماد على مؤشر مدركات الفساد بالنسبة لقياس الفساد.

المطلب الأول: النمو الاقتصادي في الدول العربية

يعد النمو الإقتصادي أحد أهم المؤشرات الإقتصادية لقياس مدى حجم وقوة إقتصاد ما.

أولا: مراحل تطور الاقتصاد العربي

إن المتأمل لمسار الاقتصاد العربي و تحديدا منذ السبعينات يتضح له بأن هناك ثلاث مراحل أساسية مر بهما وه ي:[1]

أ-مرحلة الوفرة النفطية: تميزت هذه المرحلة بتحقيق معدلات نمو عالية عمت كل الدول العربية تقريبا و خاصة المصدرة للنفط منها ، بسبب ارتفاع أسعار البترول ، حيث ارتفع السعر من 3 إلى 12 دولار بين أكتوبر و ديسمبر 1973 ، ثم إلى 34 دولار عام 1981 ، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع الحصيلة النفطية . وتميزت هذه المرحلة بما يلي:

- سيطرة النشاط الإستخراجي حيث أصبح النفط مصدرا لما يزيد عن 50 % من الناتج القومي ، ليصل في بعض الدول العربية إلى 90%.

- زيادة الإنفاق الحكومي في الدول العربية النفطية منها وغير النفطية ، و هذا عن طريق القروض و الإعانات التي تقدمها حكومات الدول النفطية لحكومات الدول غير النفطية .

- زيادة الأصول الأجنبية لدى البنوك المركزية ، أي زيادة الاحتياطي من العملات الأجنبية التي كانت تمثل الشكل المالي للبترول .

-الاتجاه نحو النمط الاستهلاكي بسبب ارتفاع الدخل الفردي، مما أدى زيادة الاستيراد من الخارج.

ب-مرحلة الركود الاقتصادي: تميزت هذه المرحلة بانخفاض الناتج المحلي الإجمالي بسبب الأزمة النفطية والتدهور المفاجئ في أسعار النفط ، الأمر الذي كشف عن حقيقة الوضع الاقتصادي الذي خلفته مرحلة السبعينات ، حيث أصبحت الاقتصاديات العربية تعاني من تفاقم مظاهر التبعية الاقتصادية ، والاختلالات العميقة في هياكلها

---

[1] وعيل ميلود ،**المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية و سبل تفعيلها حالة: الجزائر، مصر، السعودية دراسة مقارنة خلال الفترة 1990-2010**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 3 ، 2014/2013، ص ص 101 102.

الاقتصادية و ارتفاع معدلات التضخم و التدهور في أسعار صرف العملات الوطنية و التهديد في أمنها الغذائي ، وكذا الارتفاع في حجم مديونيتها .

كل هذا سبته السياسات التنموية التي تبنتها الدول العربية و التي كانت تعتمد بالأساس على المراكز الصناعية الغربية ، فقد عجزت عن تحقيق بناء صناعة متكاملة و اقتصاد مرتبط أساسا بالتصنيع المستقل الذي وفرت له عوائد النفط إمكانية إزالة أهم العقبات أمامه أي التمويل . هذا وقد تمكنت الدول الغربية من خلق التناقضات بين الدول المصدرة للنفط العربية وغير العربية من أجل دفع أسعار النفط نحو الانخفاض إلى أقل من 10 دولار للبرميل الواحد عام 1985، لتظهر أزمة الكساد النفطي و انعكاساتها السلبية على الدول العربية .

ج-مرحلة الإصلاحات الاقتصادية: بدأت الدول العربية منذ مطلع عقد التسعينات في انتهاج مسيرة الإصلاحات الاقتصادية من أجل التحول من المسار السابق أي الاقتصاد الموجه الذي فشلت أساليبه في تحقيق التنمية المنشودة ، بل حمل معه العديد من الاختلالات الداخلية و الخارجية في الاقتصاديات العربية .

وفي هذه المرحلة على وجه الخصوص بدأت الاقتصاديات العربية تظهر عليها مظاهر ذاتية التنمية و تجنب تأثير الصدمات الداخلية و الخارجية ، و التي إن لم تتحقق في كافة الدول العربية من ناحية النتائج فهي رهان مشترك بينها .

إن أهم الإصلاحات التي باشرتها الدول العربية و الجديرة بالذكر ؛ هي تلك الإصلاحات الاقتصادية الهادفة إلى التكيف مع آلية اقتصاد السوق و التي نولجها في الشكل التالي:

الشكل رقم(02): أهم الإصلاحات الاقتصادية في الدول العربية

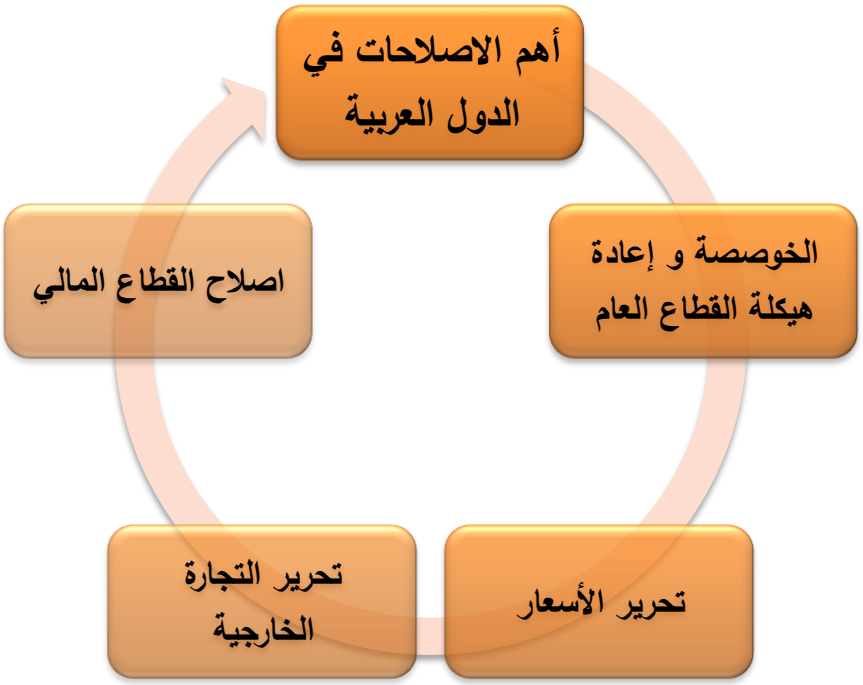

المصدر: من إعداد الطلبة.

ثانيا: خصائص الاقتصاد العربي

هناك خصائص عامة تشترك فيها معظم الدول العربية تعطي الانطباع العام حول العديد من المميزات سواء تتعلق بالسياسات الاقتصادية المنتهجة أو نتائجها على مختلف المستويات ، وفيما يلي نتناول أهم هذه الخصائص و المميزات:

- ✓ الظاهرة الريعية للاقتصاد العربي.
- ✓ سوء استغلال الموارد الاقتصادية.
- ✓ ارتفاع حجم المديونية.
- ✓ عدم المرونة في الطاقة المالية.
- ✓ ضعف الترابط بين الاقتصاديات العربية و تكاملها مع الاقتصاد الأجنبي .
- ✓ ضعف و هشاشة البنية التحتية.
- ✓ الطابع الاستهلاكي للاقتصاد.
- ✓ ضعف الكفاءة الإنتاجية.
- ✓ محدودية الاستثمار.
- ✓ التخلف العلمي و التكنولوجي.

ثالثا- مسارات النمو الاقتصادي (عالميا و عربيا نظرة عامة) :

ففي الفترة الأولى (2000-2008)، ورغم كونها قد شهدت في بدايتها تباطؤ للنمو الاقتصادي العالمي نتيجة انخفاض مستويات الطلب العالمي نتيجة أحداث الحادي عشر من سبتمبر وغيرها من العوامل الأخرى، إلا أن السياسات التي تم تبنيها خلال تلك الفترة وعلى رأسها السياسات النقدية التوسعية قد ساهمت في حفز النمو العالمي بداية من عام 2003، وانتعاشه خلال السنوات المتبقية من هذه الفترة. كان الانتعاش الاقتصاد العالمي المتواصل انعكاساته الايجابية على مسارات النمو الاقتصادي. من جانب آخر شهدت هذه الفترة ارتفاع معدل نمو التجارة الدولية بما يقرب من 7 في المائة سنوية بما يعكس ارتفاع معدلات التصدير من قبل الدول النامية في أعقاب إنهاء العمل بنظام الحصص الكمية عام 2005. كما شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية ارتفاعا ملحوظا وسجلت نموا بنسبة 13 في المائة سنوية.[1]

ساعدت هذه التطورات على رفع معدل نمو الاقتصاد العالمي إلى نحو 3.4 في المائة في المتوسط خلال تلك الفترة ، وانعكست إيجابا على اقتصادات الدول العربية التي استفادت إضافة للعوامل المشار إليها من السياسات الاقتصادية المتبناه لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحرير الأسواق بهدف ضمان كفاءة توزيع الموارد ودعم الانتاجية

[1] محمد اسماعيل ، **دور الاصلاحات الاقتصادية في دعم النمو الاقتصادي** ،صندوق النقد العربي، 2018، ص28.

والتنافسية مما ساهم في رفع معدل نمو الدول العربية إلى 5.4 في المائة في المتوسط سنويا خلال الفترة (2000-2008).

في المقابل، تأثرت الدول العربية في الفترة الثانية (2009-2016) سلبا بجملة من العوامل التي تمثلت في ضعف معدل النمو الاقتصادي العالمي بما يعكس تأثير الأزمة المالية العالمية الناجمة عن أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، وما نتج عنها من اضطرابات مالية لحقت بالأسواق العالمية وأمتد عمق أثرها إلى عدد من قطاعات الانتاج السلعي في العديد من المؤسسات الصناعية والخدمية حول العالم. ورغم السياسات التحفيزية غير المسبوقة التي تم تبنيها للتغلب على التداعيات السلبية الناتجة عن الأزمة المالية العالمية والتي ساهمت في إخراج الاقتصاد العالمي من حالة الركود التي ألمت به عام 2009، إلا أن التداعيات الناتجة عن الأزمة متمثلة في ارتفاع مستويات الدين العام والخاص أدت إلى انتشار أجواء علم اليقين وتراجع مستويات ثقة المستهلكين والمستثمرين في الدول المتقدمة وضعف مستويات الطلب خلال تلك الفترة. في المجمل عملت هذه التطورات على خفض متوسط معدل نمو الاقتصاد العالمي إلى 3.3 في المائة في المتوسط خلال تلك الفترة.

من جانب آخر، انعكست هذه التطورات بشكل كبير على حركة التجارة الدولية بما أدى إلى تباطؤ معدل نمو تدفقات التجارة الدولية إلى 3.3 في المائة في المتوسط في هذا السياق، ظهر كذلك واضحا خلال الفترة الثانية تأثير التراجع الكبير المسجل في أسعار النفط الذي اتجهت أسعاره منحنى تنازليا بداية من منتصف عام 2014 متراجعة بنحو 49 في المائة في عام 2015 مقارنة بالمستويات المسجلة خلال عام 2014على اقتصادات الدول الرئيسية المنتجة للسلع الأساسية وعمل على ارتفاع مستويات عجوزات المالية العامة وموازين المدفوعات في هذه الدول. من جانب آخر، تأثرت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية خلال تلك الفترة بعدد من العوامل كان من أهمها هشاشة الوضع الاقتصادي في عدد من الدول النامية وتباطؤ معدلات النمو العالمي. كان من نتاج ذلك انخفاض متوسط معدل النمو السنوي لتلك التدفقات إلى نحو 3 في المائة فقط في المتوسط سنويا خلال الفترة الثانية مقابل 13 في المائة المتوسط المسجل خلال الفترة الأولى، بما انعكس على معدلات نمو الدول النامية واقتصادات الأسواق الناشئة، لا سيما تلك التي تعاني من بعض الاختلالات الاقتصادية الداخلية والخارجية وأدى إلى تقلبات في أسعار الفائدة والصرف في عدد من الدول النامية.[1]

وكغيرها من الدول النامية تأثر الأداء الاقتصادي للدول العربية خلال الفترة الثانية سلباً بالتطورات في الاقتصاد العالمي والتي أضعفت مستويات الطلب الخارجي وتدفقات التجارة الدولية والاستثمار. إضافة لذلك تأثرت بعض الدول العربية لاسيما بداية من عام 2011 بتطورات وأوضاع داخلية غير مواتية أثرت سلبا أو أدت إلى انكماش

[1] محمد اسماعيل ، **دور الاصلاحات الاقتصادية في دعم النمو الاقتصادي** ،صندوق النقد العربي، 2018، ص ص 28 29.

الناتج في الدول العربية التي شهدت هذه التطورات نتيجة تأثر الإنتاج والمتحصلات من النقد الأجنبي في بعض القطاعات الرئيسية المولدة للدخل مثل النفط والصناعة والزراعة والسياحة والصادرات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتأثر مستويات البنية الأساسية وتحويلات العاملين بالخارج. شمل نطاق تأثير هذه التطورات بعض الدول العربية المصدرة للنفط والمستوردة له سواء بشكل مباشر نتيجة تعرض بعضها لهذه الأوضاع أو بشكل غير مباشر نتيجة للأثر الانتشاري لتلك الأحداث الذي أمتد إلى دول عربية أخرى مجاورة. زاد من حدة هذه التأثيرات على الاقتصادات العربية اتجاه الأسعار العالمية للنفط نحو التراجع كما سبق الإشارة. في المحصلة تسببت هذه العوامل في تراجع ملحوظ لمعدلات النمو في الدول العربية كمجموعة خلال الفترة الثانية ليصل إلى 3.3في المائة مقارنة بنحو 4.5 في المائة لمتوسط النمو المسجل في الفترة الأولى كما سبق الإشارة.[1] أنظر الشكل رقم(03).

الشكل رقم(03): معدلات نمو الاقتصاد العالمي و الدول العربية كمجموعة خلال الفترة (2000-2016)

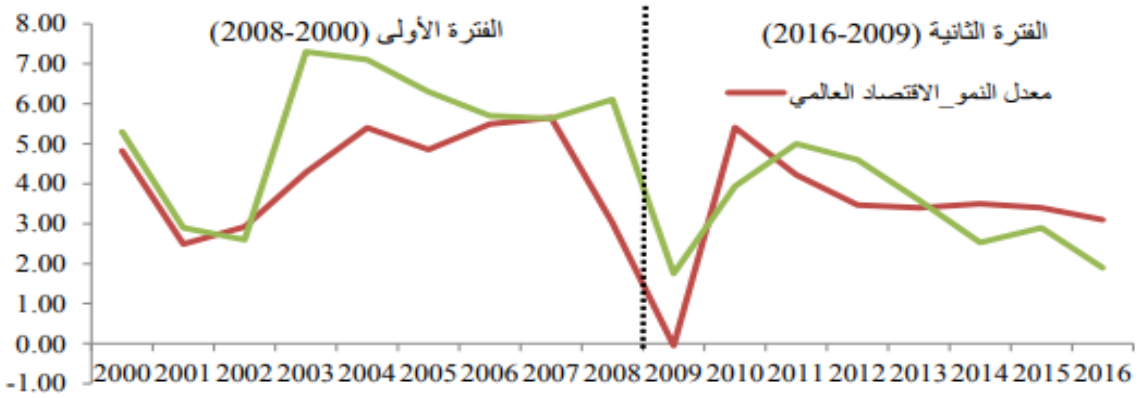

المصدر: محمد اسماعيل، **دور الاصلاحات الاقتصادية في دعم النمو الاقتصادي في الدول العربية** صندوق النقد العربي، 2018، ص29.

رابعا-الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

يهتم الاقتصاد الكلي بدراسة كمية الإنتاج الإجمالي من السلع والخدمات لإشباع حاجات المجتمع وتحقيق مستوى مرتفع من الرفاهية، ويهدف أيضا إلى تحقيق زيادات سريعة في الإنتاج وتخفيض معدلات البطالة و المحافظة على استقرار الأسعار، من هنا جاءت أهمية دراسة الناتج المحلي الإجمالي بشكله السلعي و الخدمي والذي يمكن تعريفه: (على أنه مجموع القيم النقدية لسلع والخدمات النهائية المنتجة من قبل قطاعات الاقتصاد المحلي في بلد ما وخلال فترة زمنية معينة غالبا ما تقاس هذه الفترة بالسنة).[2]

[1] محمد اسماعيل ، **دور الاصلاحات الاقتصادية في دعم النمو الاقتصادي** ،صندوق النقد العربي، 2018، ص29.

[2] طاهر فاضل البياتي ، **مدخل إلى علم الاقتصاد التحليل الجزئي والكلي** ، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2009، ص 245.

كما يعتبر مؤشر الناتج المحلي الإجمالي (GDP) المؤشر الرئيسي لقياس معدلات النمو الاقتصادي، حيث أنه يشمل جميع قطاعات الاقتصاد بما يعطي صورة واضحة عن الوضع الاقتصادي الحالي لدولة ما أو إقليم معين، وسنحاول فيما يلي التعرف على أداء الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية كمجموعة، ومن ثم الحديث على معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي لكل دولة.

1- أداء الناتج المحلي الإجمالي

اتسم الأداء الاقتصادي في الدول العربية ككل بالتحسن خلال عام 2003 مقارنة بأداء العامين السابقين، إذ يقدر الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية ككل، مقومة بالدولار وبالأسعار الجارية، بحوالي 722.9 مليار دولار في عام 2003 محققا معدل نمو قدره 9.1 في المائة[1]،كما بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الدول العربية ككل خلال عام 2017 حوالي 2471.4 مليار دولار مسجلة بذلك معدل نمو قدر بنحو 3.8 في المائة بالمقارنة مع عام 2016، بعد سنتين متتاليتين من انكماش الناتج. لكن يبقى النمو المسجل في عام 2017 ضعيفة رغم تحسن أداء الاقتصاد العالمي نتيجة لعدة عوامل أهمها، تأثر النمو في الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط في ظل سياسات الانضباط المالي التي تبنتها العديد من هذه البلدان بما أثر على معدلات نمو الإنفاق العام وانعكس بدوره على نمو القطاع غير النفطي في مجموعة الدول العربية الأخرى بشكل إيجابي عدد من تلك الدول بارتفاع الطلب المحلي وكذلك الخارجي نتيجة بدء تعافي الاقتصاد العالمي.[2] و الشكل التالي يوضح تطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للدول العربية .

الشكل رقم(04): الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للدول العربية خلال الفترة (2003-2017)

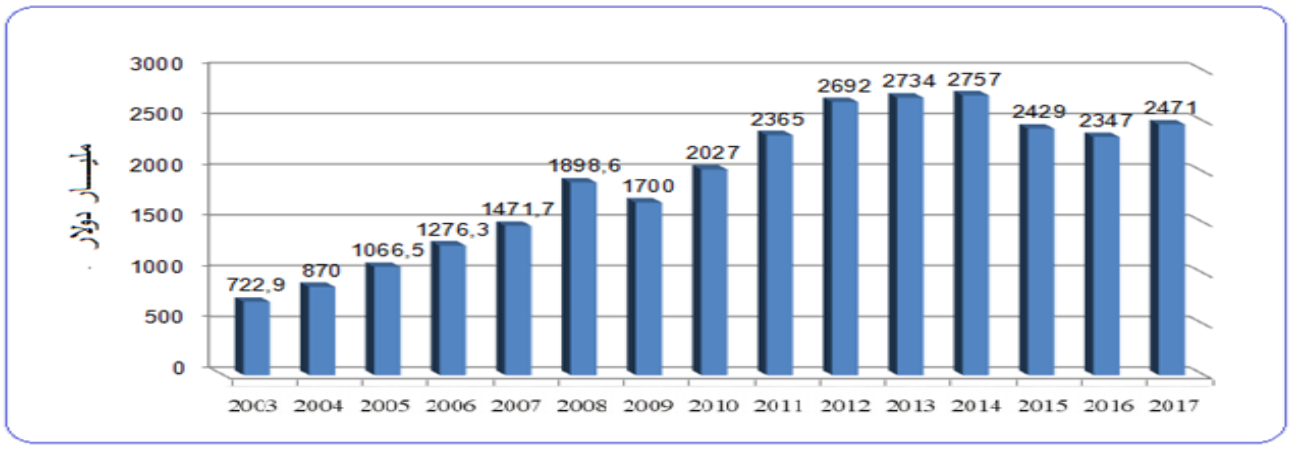

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، من عام 2004 إلى عام 2018.

[1] صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، 2004، ص1

[2] صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، 2018، ص22.

بشكل عام،عكس الأداء الاقتصادي للدول العربية ككل أيضا انحسار حيز استخدام الإنفاق الحكومي لدفع النمو الاقتصادي نتيجة لارتفاع مستويات العجوزات في الموازنات العامة والمديونية، وكذلك تواصل الانعكاسات السلبية للظروف الإقليمية والأوضاع الداخلية في بعض البلدان العربية على غرار العراق وليبيا وسورية واليمن، وعدم استرجاع نسق النمو الذي كان مسجلا قبل عام 2011 نتيجة للظروف الانتقالية التي تمر بها بعض البلدان العربية. نتيجة للظروف المذكورة أعلاه سجلت الدول العربية كمجموعة، باستبعاد سورية نظرا لتقلب نمو معدلات الناتج و عدم توفر بيانات موثوقة، تراجعا في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، من حوالي 2.7 في المائة عام 2016 إلى 1.3 في المائة عام 2017. وحتى بعد استبعاد كل من اليمن وليبيا إلى جانب سورية نظرا للظروف التي تمر بها هذه الدول، فإن متوسط معدل النمو بالأسعار الثابتة في الدول العربية كمجموعة تراجع من 3.1 في المائة عام 2016 إلى حوالي 1.0 في المائة عام 2017[1]، أنظر الشكل (05).

الشكل رقم(05): معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للدول العربية (2003-2017)

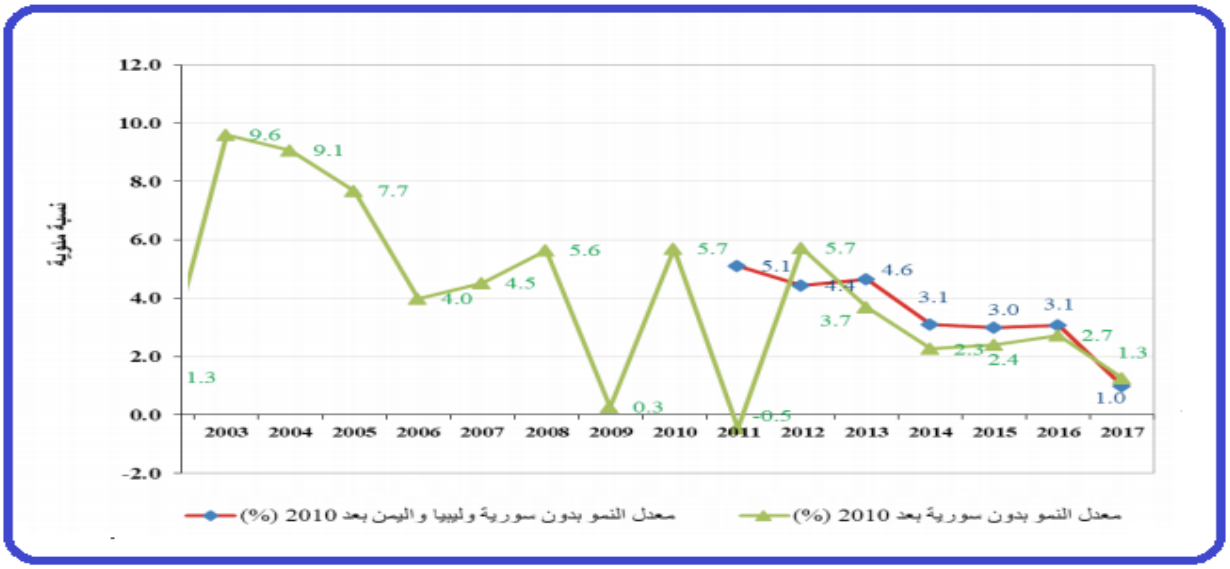

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**،2018، ص23.

2- معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي:

على مستوى المجموعات، سجلت مجموعة الدول المصدرة الرئيسية للنفط [2]، عام 2017 معدل نمو بالأسعار الثابتة بلغ نحو 0.7 في المائة بالمقارنة مع 3.0 في المائة خلال عام 2016. ضمن هذه المجموعة سجلت دول مجلس التعاون الدول الخليج العربية كمجموعة انكماشا في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بلغ نحو 0.1

[1] صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، 2018، ص23.

[2] تتكون هذه المجموعة من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (الإمارات، والبحرين، والسعودية، وعمان، وقطر، والكويت) بالإضافة إلى الجزائر والعراق وليبيا واليمن

في المائة عام 2017 بالمقارنة مع نمو بلغ نحو 2.0 في المائة عام 2016، في حين ارتفع معدل النمو في البحرين في عام 2017 الى 3.9 في المائة مقارنة مع 3.2 في المائة عام 2016، الجدول(02).

الجدول رقم (02): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية لسنتي 2016-2017

الدول	معدل نمو الناتج المحلي بالعملات الوطنية				معدل نمو الناتج المحلي للفرد		معدل نمو الناتج المحلي بالدولار	
	بالأسعار الثابتة		بالأسعار الجارية		بالأسعار الثابتة		بالأسعار الجارية	
	2016	2017	2016	2017	2016	2017	2016	2017
الأردن	2.0	2.3	3.0	3.7	-0.8	-0.3	3.0	3.7
الإمارات	3.0	0.5	-2.6	10.2	2.8	-0.3	-2.6	10.2
البحرين	3.2	3.2	3.3	9.8	-0.7	-2.3	3.3	9.8
تونس	1.0	1.9	6.8	5.9	-0.3	0.6	-2.4	-6.0
الجزائر	3.3	2.0	4.2	8.6	1.1	-0.3	-4.4	7.2
جيبوتي	6.5	6.7	4.5	7.0	3.7	4.0	4.5	7.0
السعودية	1.7	-0.9	-1.4	6.5	-0.6	-3.5	-1.4	6.5
السودان	3.5	3.2	22.0	23.4	0.4	0.1	15.8	9.8
سورية	...	...	...	...	...	...	...	...
العراق	9.4	1.0	2.1	10.9	6.7	-1.6	0.8	10.7
عُمان	1.8	-0.3	-3.0	8.0	-4.3	-3.6	-3.0	8.0
فلسطين	4.7	3.2	5.9	8.0	1.8	0.3	5.9	8.0
قطر	2.2	2.1	-7.4	9.9	-5.2	-2.4	-7.4	9.9
القُمر	2.2	2.5	4.5	5.0	-0.2	0.1	-1.8	7.2
الكويت	2.9	-3.5	-4.1	9.7	-1.9	-6.2	-4.6	9.3
لبنان	2.0	1.2	3.0	3.5	1.9	1.1	3.0	3.5
ليبيا	-7.4	70.8	11.5	31.7	-10.6	67.6	10.9	31.2
مصر	4.3	4.2	10.9	28.1	1.8	2.0	-15.1	-27.6
المغرب	1.1	4.1	2.6	4.9	0.1	3.0	2.1	6.2
موريتانيا	1.6	3.2	3.8	-1.8	-0.8	0.8	-4.3	-3.7
اليمن	-34.3	-13.8	-17.3	-1.7	-37.2	-16.7	-25.3	-24.1

ملاحظة: أرقام الجدول بالنسب المئوية.

المصدر: صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**،2018، ص24.

وليبيا التي ارتفع فيها النمو نتيجة زيادة إنتاج النفط وسجلت بقية دول مجموعة الدول المصدرة الرئيسية للنفط تراجعا في معدلات النمو، حيث انكمش الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في كل من السعودية والكويت بنسبة 0.9 في المائة وبنسبة 3.5 على التوالي، الجدول رقم (02). وقد أثر بالتوازي تنفيذ برامج الضبط نمو الإنفاق العام وتراجع إيرادات النفط في بعض دول هذه المجموعة، على الإنفاق العام الذي أثر بدوره على نمو القطاع غير النفطي.[1]

أما في مجموعة الدول العربية المستوردة للنفط ذات الاقتصادات الأكثر تنوعا، فقد ارتفع متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة من حوالي 1.8في المائة عام 2016 إلى حوالي 3.1 في المائة عام 2017.

[1] صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**،2018، ص24.

تباينت اتجاهات النمو ضمن هذه المجموعة حيث سجلت كل من الأردن وتونس وجيبوتي و القمر والمغرب وموريتانيا ارتفاعا في معدلات النمو خلال عام 2017 بالمقارنة مع 2016. وسجلت المغرب ارتفاع في نسق النمو من 1.1 في المائة عام 2016 إلى حوالي 4.1 في المائة عام 2017 نتيجة لإرتفاع القيمة المضافة في القطاع الزراعي عقب تسجيل ظروف مناخية ملائمة وتزامن ذلك مع ارتفاع نمو القطاعات غير الزراعية خاصة قطاع المعادن. ويعزى سبب ارتفاع نسق النمو في الأردن خلال عام 2017 بالمقارنة مع عام 2016 إلى تنفيذ عدد من المشاريع الكبيرة التي أدت إلى ارتفاع حجم الاستثمارات، وفي تونس إلى تحسن أداء بعض القطاعات الحيوية على غرار قطاع الفوسفات والسياحة والبدء بتنفيذ بعض برامج الإصلاح المتعلقة بقوانين الاستثمار و بالقطاع العام. وفي جيبوتي نتيجة لتواصل الاستثمارات في قطاع البنية التحتية وتطور التجارة الخارجية مع دول الجوار، وفي القمر نتيجة ارتفاع حجم الاستثمار الأجنبي، وفي موريتانيا نتيجة التحسن في مستويات النشاط في قطاعات التعدين والبناء والزراعة في المقابل، سجلت بقية الدول انكماشا في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، وإن كانت اليمن قد سجلت خلال عام 2017 انكماشا في الناتج أقل من ذلك المسجل عام 2016.

أما انخفاض نسق النمو في بقية دول المجموعة، فيعزي في السودان إلى استمرار التأثير السلبي لانخفاض قيمة الجنيه السوداني، ومحدودية توفر النقد الأجنبي وتأثير ذلك على حجم الاستثمار والتجارة الخارجية والنمو فضلا عن تواصل آثار النزاع في جنوب السودان على آفاق التجارة مع دول الجوار بالإضافة إلى عدم بدء ظهور الأثر الإيجابي الكامل خلال عام 2017 لرفع الحظر الاقتصادي الذي كان مفروض على السودان، وفي فلسطين نتيجة لظروف الحصار وعدم الاستقرار السياسي وتأثير الظروف الاقتصادية في غزة على الوضع الاقتصادي العام في فلسطين رغم تحسن الأداء في الضفة الغربية خلال الجزء الأخير من عام 2017. وفي لبنان بسبب الأوضاع الداخلية والإقليمية وتأثيرها على قطاعي السياحة والخدمات وعلى تكاليف التجارة الخارجية من وإلى لبنان. ورغم تراجع معدل النمو في مصر بشكل طفيف 4.3 في المائة عام 2016 إلى 4.2 في المائة عام 2017، إلا أنه يعتبر معقولا باعتبار الظروف الانتقالية التي مرت بها مصر خلال السنوات الست الماضية، ويرجع ذلك الأداء بالخصوص إلى بدء ظهور بعض الآثار الإيجابية لبرامج الإصلاح لاسيما فيما يتعلق بسياسة تحرير سعر الصرف في نهاية عام 2016 مما أدى إلى تحسن في أداء قطاعي الصادرات والاستثمار.[1]

[1] صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**،2018، ص 25.

3-متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

نصيب الفرد أو حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي و يسمى أيضاً بمعدل الدخل الفردي، هو مؤشر اقتصادي يقيس درجة التنمية الاقتصادية في دولة ما بالإضافة إلى مستوى الرفاه الاجتماعي، خاصة وأنه يعبر عن مدى تغير متوسط دخل الفرد ومدى تطور حصته من إجمالي الدخل في الاقتصاد.

الجدول رقم(03): متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لدول العربية لسنوات 2000-2005 و2010-2017

الدولة	2000	2005	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	معدل النمو 2017-2016 (%)
قطر	28,925	49,151	72,958	96,812	101,928	99,166	93,062	67,531	58,232	61,259	5.2
الامارات	33,070	37,241	35,078	40,465	42,089	43,316	44,442	39,338	38,235	41,762	9.2
الكويت	17,226	36,827	39,324	50,249	53,264	50,516	43,190	27,019	24,608	26,137	6.2
البحرين	12,582	15,140	20,930	24,080	25,434	25,969	25,390	22,720	22,579	24,002	6.3
السعودية	9,255	14,068	19,164	23,655	25,208	24,893	25,214	21,180	20,289	21,057	3.8
عمان	8,121	12,388	20,573	20,642	21,147	20,437	20,305	16,568	15,139	15,827	4.5
لبنان	4,618	5,720	10,180	10,620	11,605	12,160	12,628	13,040	13,412	13,863	3.4
متوسط الدول العربية	2,655	3,874	5,988	7,174	7,978	7,377	7,282	6,222	5,889	5,979	1.5
العراق	652	1,784	4,263	5,572	6,374	6,686	6,346	4,860	4,769	5,319	11.5
ليبيا	6,130	7,186	8,850	4,001	9,639	7,944	4,101	3,297	3,541	4,501	27.1
الجزائر	1,801	3,132	4,479	5,454	5,575	5,476	5,468	4,160	3,894	4,081	4.8
الاردن	1,742	2,300	3,951	4,130	4,171	4,146	4,075	3,942	3,951	3,991	1.0
تونس	2,247	3,216	4,166	4,291	4,177	4,244	4,302	3,905	3,762	3,490	-7.2
المغرب	1,368	2,063	2,897	3,112	2,980	3,203	3,260	2,965	2,996	3,148	5.1
السودان	430	994	1,914	1,624	1,776	1,792	2,126	2,523	2,833	3,017	6.5
فلسطين	1,413	1,377	1,265	2,510	2,627	2,822	2,794	2,706	2,787	2,926	5.0
مصر	1,557	1,279	2,775	2,930	3,394	3,409	3,520	3,562	2,952	2,091	-29.2
جيبوتي	817	911	1,267	1,336	1,523	1,592	1,691	1,788	1,817	1,893	4.2
موريتانيا	405	623	1,290	1,501	1,492	1,561	1,452	1,275	1,191	1,120	-5.9
القمر	366	627	764	825	788	809	787	758	726	761	4.7
اليمن	622	953	1,335	1,304	1,308	1,420	1,518	1,239	899	664	-26.2
سورية	1,160	1,560	2,912	...	...	...	...	...	...	...	...

المصدر: صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**،2018، ص26.

قدر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في مجموعة الدول العربية بحوالي و 597 دولار عام 2017 بالمقارنة مع 5889 دولار عام 2016، أي بمعدل نمو بلغ نحو 1.5 في المائة، الجدول رقم(03).[1]

تراوحت قيمة نصيب الفرد من الناتج بين حوالي 61 ألف دولار للفرد في قطر و 664 دولار للفرد في اليمن. وبينما سجلت ليبيا أعلى معدل نمو المتوسط نصيب الفرد من الناتج بنسبة بلغت نحو 27.1 في المائة نتيجة لارتفاع الناتج بالأسعار الجارية بحوالي 31.7 في المائة، سجلت كل من مصر واليمن أدناها نتيجة انكماش متوسط حصة الناتج للفرد بنسبة 29.2 في المائة و 26.2 في المائة على التوالي. ويعزى تراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مقومة بالدولار في مصر إلى انخفاض قيمة الجنيه المصري مقابل الدولار، وفي اليمن بسبب الأحداث الداخلية التي أدت إلى تراجع قيمة الريال اليمني وانكماش الناتج المحلي الإجمالي.

[1] صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**،2018، ص 25.

سجل متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الدول العربية كمجموعة ارتفاعا بحوالي 1.5 في المائة عام 2017 مقابل انكماش بلغ نحو 5.4 في المائة عام 2016. وتباينت معدلات نمو نصيب الفرد من الناتج بين الدول العربية في عام 2017 حيث بلغت أقصاها في ليبيا بنسبة بلغت نحو 27.1 في المائة، نتيجة لتحسن معدل إنتاج وتصدير النفط عما كان عليه بالمقارنة مع السنة السابقة، وأدناها في مصر حيث انكمش متوسط الناتج للفرد بحوالي 29.2 في المائة[1].

المطلب الثاني: الفساد في الدول العربية

أولا: واقع الفساد في الدول العربية:

للتعرف على وضع الفساد في الدول العربية خلال الفترة (2003-2017) تم الاعتماد على مؤشر مدركات الفساد ***Corruption Perceptions Index*** الصادر عن منظمة الشفافية العالمية، وقبل سنة 2012 كانت قيمة المؤشر تتراوح بين الصفر والعشرة، حيث يعكس الصفر (أعلى فساداً) والعشرة (أقل فساداً)، ومنذ سنة 2012 نشرت منظمة الشفافية العالمية مؤشر مدركات الفساد لتتراوح قيمته بين الصفر والمائة حيث يعكس الصفر (أعلى فساداً)، ولغرض التحليل تم إعادة تبويب مؤشر منظمة الشفافية العالمية لتتراوح قيمته بين الصفر والعشرة، حيث يعكس الصفر (أعلى فساداً) والعشرة (أقل فساداً). ومن أجل مقارنة مستوى الفساد في الدول العربية خلال فترة الدراسة تم تقسيم [2] مؤشر مدركات الفساد إلى ثلاث مجموعات، المجموعة (1) تتراوح بين 0- 3.33 وتمثل المجموعة مرتفعة الفساد، والمجموعة (2) تتراوح بين 3.34 – 6.66 وتمثل المجموعة متوسطة الفساد، والمجموعة (3) تتراوح بين 6.67 – 10 وتمثل المجموعة منخفضة الفساد. وبعد حساب متوسط مؤشر مدركات الفساد لكل دولة من الدول العربية خلال الأعوام من 2003 وحتى 2017 وفقاً للبيانات في الجدول رقم (1) بالملحق، تم تبويب الدول في ثلاث مجموعات وترتيبهم من الأقل فساداً إلى الأكثر فساداً وذلك كما هو واضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (04): متوسط مؤشر مدركات الفساد في الدول العربية خلال السنوات (2003-2017) موزعة حسب المجموعات

المجموعة1 (0-3.33)	المجموعة2 (3.34-6.66)	المجموعة3 (6.67-10)
مصر (3.20)	قطر (6.49)	
الجزائر (3.13)	الإمارات (6.37)	
لبنان (2.85)	عمان (5.20)	

[1] صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**،2018، ص 26.

[2] التقسيم اجتهادي بمعرفة الباحثين استناداً على القاعدة طول الفئة يساوي المدى على عدد الفئات، حيث تم تحديد ثلاث مجموعات الأولى الأكثر فسادا، الثانية متوسطة الفساد والثالثة الأقل فسادا .

سوريا (2.41)	البحرين (5.22)	
اليمن (2.15)	الأردن (4.89)	
ليبيا (2.11)	الكويت (4.52)	
العراق (1.74)	تونس (4.31)	
السودان (1.63)	السعودية (4.19)	
	المغرب (3.47)	

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات الجدول بالملحق رقم (1).

يلاحظ من الجدول أعلاه أن الدول العربية أكثر فساداً (المجموعة 1) هي السودان، والأقل منها العراق، ثم وليبيا واليمن، ويليها سوريا، ولبنان، ثم الجزائر، ومصر، أما الدول متوسطة الفساد (المجموعة 2) فهي المغرب، والأقل منها في مستوى الفساد السعودية، تونس، والكويت، والأردن، ويليها البحرين، وعمان، والإمارات ثم قطر. وبالنسبة للمجموعة (3) التي تمثل الفساد المنخفض، فلا يوجد بها أي دولة عربية مما يعنى أن الدول العربية تعانى من فساد متوسط أو مرتفع.

وللتعرف على أثر تقلب أو استقرار الفساد تم دراسة تغير قيمة المؤشر الخاص بكل دولة على حدى من سنة لأخرى خلال فترة الدراسة، حيث لوحظ أن الفساد يتقلب بين الزيادة والنقصان، والجدول التالي يوضح اتجاه التغير السنوي لمؤشر مدركات الفساد والانحراف المعياري.

الجدول رقم (05): اتجاه التغير السنوي لمؤشر مدركات الفساد والانحراف المعياري

	2003 – 2004	2004 – 2005	2005 – 2006	2006 – 2007	2007 – 2008	2008 – 2009	2009 – 2010	2010 – 2011	2011 – 2012	2012 – 2013	2013 – 2014	2014 – 2015	2015 – 2016	2016 – 2017	الانحراف المعياري
قطر	-0.4	+0.7	+0.1	0	+0.5	+0.5	+0.7	-0.5	-0.4	0	+0.1	+0.2	-1	0.2-	0,49
الإمارات	+0.9	+0.1	0	-0.5	+0.2	+0.6	-0.2	+0.5	0	+0.1	+0.1	0	-0.4	0.5-	0,40
عمان	-0.2	+0.2	-0.9	-0.7	+0.8	0	-0.2	-0.5	-0.1	0	-0.2	0	0	+1	0,51
البحرين	-0.3	0	-0.1	-0.7	+0.4	-0.3	-0.2	+0.2	0	-0.3	+0.1	+0.2	-0.8	+7	1,94
الأردن	+0.7	+0.4	-0.4	-0.6	+0.4	-0.1	-0.3	-0.3	0	+0.2	+0.3	+0.3	-0.6	2-	0,67
الكويت	-0.7	+0.1	+0.1	-0.5	0	-0.2	+0.4	+0.1	-0.2	-0.1	+0.1	+0.5	-0.8	+2	0,67
تونس	+0.1	-0.1	-0.3	-0.4	+0.2	-0.2	+0.1	-0.5	+0.3	0	-0.1	-0.2	+0.3	1-	0,37
السعودية	-1.1	0	-0.1	+0.1	+0.1	+0.8	+0.4	-0.3	0	+0.2	+0.3	+0.3	-0.6	3-	0,93
المغرب	-0.1	0	0	+0.3	0	-0.2	+0.1	0	+0.3	0	+0.2	-0.3	+0.1	3-	0,83
مصر	-0.1	+0.2	-0.1	-0.4	-0.1	0	+0.3	-0.2	+0.3	0	+0.5	-0.1	-0.2	+2	0,58
الجزائر	0.1	+0.1	+0.3	-0.1	+0.2	-0.4	+0.1	0	+0.5	+0.2	0	0	-0.2	+1	0,33
لبنان	-0.3	+0.4	+0.5	-0.6	0	-0.5	0	0	+0.5	-0.2	-0.1	+0.1	0	0	0,33
سوريا	0	0	-0.5	-0.5	-0.3	+0.5	-0.1	+0.1	0	-0.9	+0.3	-0.2	-0.5	1-	0,43
اليمن	-0.2	+0.3	-0.1	-0.1	-0.2	+0.2	+0.1	-0.1	+0.2	-0.5	+0.1	-0.1	-0.4	2-	0,55
ليبيا	+0.4	0	+0.2	-0.2	+0.1	-0.1	-0.3	-0.2	+0.1	-0.6	+0.3	-0.2	-0.2	3-	0,83
العراق	-0.1	+0.1	-0.3	-0.4	-0.2	+0.2	0	+0.3	0	-0.2	0	0	+0.1	1-	0,32
السودان	-0.1	-0.1	-0.1	-0.2	-0.2	-0.1	+0.1	0	-0.3	-0.2	0	+0.1	+0.2	2-	0,53

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات الجدول بالملحق رقم (1).

فمن خلال تتبع اتجاه التغير السنوي لمؤشر مدركات الفساد لكل دولة على حدى فنلاحظ أن مستوى الفساد في الدول العربية تأرجح بين الزيادة (+) أي ارتفاع مستوى الفساد، والنقصان (–) انخفاض مستوى الفساد، كما أن هناك دول حققت استقرار في قيمة مؤشر مدركات الفساد أي عدم تغير مستوى الفساد (0) خلال بعض السنوات مثل لبنان سنة 2007–2008، 2009–2010 و 2010–2011.

أما بالاعتماد على مقياس الانحراف المعياري الذي يعكس مدى انحراف مؤشر الفساد عن متوسطه خلال فترة الدراسة لكل دولة على حدى، يتضح انخفاضه في العديد من الدول العربية مثل الجزائر، لبنان، العراق و تونس مما يعكس استقرار ومحدودية تقلب الفساد في هذه الدول.

وعلى الجانب الآخر سجل الانحراف المعياري قيماً مرتفعة في ليبيا، السعودية، المغرب، البحرين، الكويت و الأردن، مما يشير إلى تقلب وعدم استقرار الفساد في تلك الدول، وبشكل عام اتسم الفساد في أغلب الدول بمحدودية التقلب حيث بلغ متوسط الانحراف المعياري للدول العربية ككل حوالي 0.63 .

وللتعرف على تقلب أو استقرار دول العربية بين المجموعات الثلاثة التي تمثل مستوى الفساد تم دراسة انتقال دولة على حدى (الجدول بالملحق رقم 02)، أما الجدول التالي فيوضح الدول التي انتقلت من مجموعة إلى أخرى خلال الفترة 2003–2016 وعدد مرات واتجاه انتقالها.

الجدول رقم (06): انتقال الدول فيما بين المجموعات الثلاث خلال السنوات 2003– 2017

	التغير بين المجموعات	2003 – 2004	2004 – 2005	2005 – 2006	2006 – 2007	2007 – 2008	2008 – 2009	2009 – 2010	2010 – 2011	2011 – 2012	2012 – 2013	2013 – 2014	2014 – 2015	2015 – 2016	2016 – 2017
تحسن معدل الفساد	من1 إلى 2		مصر[1]	لبنان[1]	المغرب[1] السعودية[1]			المغرب[2]		الجزائر[1]		مصر[2]			
	من 2 إلى 3			السعودية[2] مصر[3] سوريا[1]	لبنان[2]		المغرب[3]								
تدهور معدل الفساد	من 2 إلى 1														
	من 3 إلى 2													قطر[2] الإمارات[2]	

ملاحظة: الرقم بأعلى كل دولة يوضح عدد مرات انتقال الدولة من مجموعة لأخرى خلال سنوات الدراسة.

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات الجدول بالملحق رقم (02).

يتضح من الجدول أعلاه أن بعض الدول انتقلت فيما بين المجموعات بالتحسن أو بالتدهور، حيث نجد أن الدول التي تحسن وضعها وانخفض مستوى الفساد بها وانتقلت من المجموعة (1) الأكثر فساداً إلى المجموعة (2) متوسطة الفساد وهي دولة مصر خلال (2004–2005) و (2013–2014)، و لبنان (2005–2006)، والمغرب، السعودية (2006–2007) و(2009–2010)، ودولة الجزائر خلال (2011–2012). كما انتقلت كل من قطر (2008–2009) والإمارات (2010–2011) من المجموعة (2) متوسطة الفساد إلى المجموعة (3) منخفضة الفساد. ومن ناحية أخرى تدهور وضع كل من السعودية، مصر وسوريا (2005–2006) ولبنان (2006–2007)، المغرب (2008–2009)، وارتفع مستوى الفساد بهاته الدول حيث انتقلت من المجموعة (2)

متوسطة الفساد إلى المجموعة (1) مرتفعة الفساد، كما انتقلت كل من قطر والإمارات (2015–2016) من المجموعة (3) منخفضة الفساد إلى المجموعة (2) متوسطة الفساد، وبينما استمرت دول أخرى في نفس المجموعة على الرغم من ارتفاع أو انخفاض مستوى الفساد بها، حيث استمرت عمان، والبحرين، والأردن، والكويت، وتونس، في المجموعة (2) متوسطة الفساد، واستمرت اليمن، وليبيا، والسودان، والعراق في المجموعة (1) مرتفعة الفساد.

المبحث الثاني: الدراســـــة القياسيـــــة

لتوضيح طبيعة العلاقة بين الفساد والنمو الاقتصاديتم الاعتماد على الدراسة القياسية وذلك باستخدام نماذج بانل لإثبات فرضية الدراسة القائلة على أن النمو الاقتصاديالذي يمثل المتغير المعتمد (التابع) يتأثر وبشكل سلبي بالفساد الذي يمثل المتغير المستقل.

المطلب الأول: التعريف بنماذج متغيرات وعينة الدراســـــة

أولا: التعريف بنماذج الدراسة:

1 نماذج بانل:

يشتمل إطار الدراسة على تعريف بيانات السلاسل الزمنية المقطعية، والتي تختصرها بكلمة "بانل" في دراستنا والنماذج الأساسية المستخدمة في تقديرها وكذا طرق الاختيار فيما بينها، إضافة إلى اختبارات التكامل المشترك .

تعرف بيانات السلاسل الزمنية المقطعية بمجموعة البيانات التي تجمع بين خصائص كل من البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية، فالبيانات المقطعية تصف سلوك عدد من المفردات أو الوحدات المقطعية عند فترة زمنية واحدة بينما تصف بيانات السلسلة الزمنية سلوك مفردة واحدة خلال فترة زمنية معينة .[1]

يقصد بيانات بانل المشاهدات المقطعية ، مثل (الدول، الولايات، الشركات، الأسر ...) المرصودة عبر فترة زمنية معينة، أي دمج البيانات المقطعية مع الزمنية في آن واحد .[2]

استطاعت نماذج بانل في الآونة الأخيرة أن تكسب اهتماما كبيرا خصوصا في الدراسات الاقتصادية، نظرا لأنها تأخذ في الاعتبار أثر تغير الزمن وأثر تغير الاختلاف بين الوحدات المقطعية على حد السواء .

بشكل عام يمكن كتابة نموذج بانل بالصيغة التالية:

$$y_{it} = B_{0(i)} + \sum_{i=1}^{k} B_j \; X_{j\,(it)} + \varepsilon_{it} \quad ,i=1,2,\ldots\ldots,N \quad t=1,2,\ldots\ldots,T \ \ldots\ldots\ldots(1)$$

حيث y_{it} تمثل قيمة متغير الاستجابة في المشاهدة i عند الفترة t ، $B_{0(i)}$ تمثل قيمة نقطة التقاطع في المشاهدة i B_j تمثل قيمة ميل خط الانحدار ، $x_{j(it)}$ تمثل قيمة المتغير التفسيري j في المشاهدة i عند الفترة الزمنية t ، و ε_{it} تمثل قيمة الخطأ في المشاهدة أعند الفترة الزمنية t.

[1] زكريا يحي الجمال ،**اختبار النموذج في بيانات النماذج الطولية الثابتة و العشوائية** ، المجلة العراقية للعلوم الاحصائية ، العدد22، ص272.

[2] Frees, A, Kim, **« Longitudinal and Panel Data »**, University of Wisconsin, Madison, 2007, p.02.

2- مميزات نماذج البانل : يتفوق تحليل بانل على تحليل البيانات الزمنية بمفردها أو البيانات المقطعية بمفردها، بالعديد من المزايا كما تختصر في:[1]

- التحكم في التباين الفردي، الذي قد يظهر في حالة البيانات المقطعية أو الزمنية، والذي يفضي إلى نتائج متحيزة.
- تتضمن بيانات با نل محتوى معلوماتي، أكثر من تلك التي في المقطعية أو الزمنية، و بالتالي إمكانية الحصول على تقديرات ذات ثقة أعلى، كما أن مشكلة الارتباط المشترك بين المتغيرات تكون أقل حدة من بيانات السلاسل الزمنية، ومن جانب آخر، تتميز بيانات بانل عن غيرها بعدد أكبر من درجات الحرية و كذلك بكفاءة أفضل.
- توفر نماذج با نل إمكانية أفضل لدراسة ديناميكية التعديل، التي قد تخفيها البيانات المقطعية، كما أنها أيضا تعتبر مناسبة لدارسة فترات الحالات الاقتصادية، مثل البطالة، الفقر و النمو و غيرها. ومن جهة أخرى، يمكن من خلال بيانات بانل الربط بين سلوكيات مفردات العينة من نقطة زمنية الأخرى.[2]
- تساهم في الحد من إمكانية ظهور مشكلة المتغيرات المهملة، الناتجة عن خصائص المفردات غير المشاهدة، والتي تقود عادة إلى تقديرات متحيزة، وتبرز أهمية استخدام بيانات بانل في أنها تأخذ في الاعتبار ما يوصف " بعدم التجانس أو الاختلاف غير الملحوظ " الخاص بمفردات العينة سواء المقطعية أو الزمنية.
- تساعد هذه النماذج في منع ظهور مشكلة انعدام ثبات تباين حد الخطأ Heteroscedasticity الشائعة الظهور عند استخدام بيانات المقطع العرضي في تقدير النماذج القياسية.[3]

3- النماذج الأساسية لتحليل بيانات السلاسل المقطعية:

يقترح المنهج الحديث الصيغة الأساسية الانحدار بيانات بانل كما قدمها W. Green (1993) ومن هنا تأتي نماذج البيانات الطولية في ثلاثة أشكال رئيسية هي: نموذج الانحدار التجميعي (Aggregate regression model)، نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects Model) ونموذج التأثيرات العشوائية (Random Effects Model)، ليكن لدينا N من المشاهدات المقطعية مقاسية في T من الفترات الزمنية وعليه فإن نموذج البيانات الطولية يعرف بالصيغة الآتية:

$$y_{it} = B_{0(i)} + \sum_{i=1}^{k} B_j \, X_{j\,(it)} + \varepsilon_{it} \quad ,i=1,2,\ldots\ldots,N \quad t=1,2,\ldots\ldots,T \quad \ldots\ldots(1)$$

[1] وليد يوتياح، "**دراسة مقارنة لدول الاستثمار في البلدان المغاربية**"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2007، ص34.

[2] بادي البلطجي، **تحليل الاقتصاد القياسي في بيانات بانل**، ط3، 2005 ص 4-9.

[3] Hsiao C., & Analysis of panel Datas, Cambridge University Press, Cambridge, 2003, p.12.

أ-نموذج الإنحدار التجميعي[1]

يعتبر هذا النموذج من أبسط نماذج البيانات الطولية حيث تكون فيه جميع المعاملات $B_{0(i)}$ و B_i ثابتة لجميع الفترات الزمنية (يمهل أي تأثير للزمن) بإعادة كتابة النموذج في المعادلة (1) نحصل على نموذج الانحدار التجميعي و يكتب بالصيغة الآتية:

$$y_{it} = B_0 + \sum_{i=1}^{k} B_j \; X_{j\,(it)} + \varepsilon_{it} \quad ,i=1,2,\ldots\ldots,N \quad t=1,2,\ldots\ldots,T \ldots\ldots(2)$$

حيث أن $E(\varepsilon_{it})=0$, $var(\varepsilon_{it}) = \sigma_\varepsilon^2$ ، وتستخدم طريقة المربعات الصغرى العادية في تقدير معلمات النموذج في المعادلة (2) .

ب- نموذج التأثيرات الثابتة:[2]

الهدف منه هو معرفة سلوك كل مجموعة بيانات مقطعية على حدة من خلال جعل معلمة القطع B0 تتفاوت من مجموعة إلى أخرى مع بقاء معاملات الميل Bi ثابتة لكل مجموعة بيانات مقطعية، وعليه فإن نموذج التأثيرات الثابتة يكون بالصيغة الآتية:

$$y_{it} = B_{0\,(i)} + \sum_{i=1}^{k} B_j \; X_{j\,(it)} + \varepsilon_{it} \quad ,i=1,2,\ldots\ldots,N \quad t=1,2,\ldots\ldots,T \ldots\ldots(3)$$

حيث أن $E(\varepsilon_{it})=0$, $var(\varepsilon_{it}) = \sigma_\varepsilon^2$

يقصد بمصطلح التأثيرات الثابتة بأن المعلمة B0 لكل مجموعة بيانات مقطعية لا تتغير خلال الزمن وإنما يكون التغير فقط في مجاميع البيانات المقطعية لغرض تقدير معلمات النموذج في المعادلة (3) والسماح لمعلمة القطع B0 بالتغير بين المجاميع المقطعية عادة ما تستخدم متغيرات وهمية لكي نتجنب حالة التعددية الخطية التامة ثم تستخدم طريقة المربعات الصغرى العادية لتقدير النموذج.

كما يطلق على نموذج التأثيرات الثابتة اسم نموذج المربعات الصغرى للمتغيرات الوهمية (Least Squares Dummy Variable Model)، وبعد إضافة المتغيرات الوهمية D في المعادلة (3) يصبح النموذج بالشكل الآتي:

$$y_{it} = a_1 + \sum_{d=2}^{N} a_d \, D_d + \sum_{i=1}^{k} B_j \; X_{j\,(it)} + \varepsilon_{it} \quad ,i=1,2,\ldots\ldots,N \quad t=1,2,\ldots\ldots,T \ldots\ldots(4)$$

---

[1] زكريا يحي الجمال، **اختبار النموذج في نماذج البيانات الطويلة الثابتة والعشوائية**،المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، عند 21، 2012، ص 5-9.

[2] مجدي الشرجي، **أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي في الدول العربية** جامعة الشلف، ملتقى دولي حول رأس المال الفكري في متطلبات العمال العربية في الاقتصاديات الحديثة، 2013 ص 16.

حيث يمثل المقدار $a_1 + \sum_{d=2}^{N} a_d D_d$ التغير في المجاميع المقطعية لمعلمة القطع B0 ليصبح النموذج كما يلي :

$$y_{it} = \sum_{d=1}^{N} a_d D_d + \sum_{i=1}^{k} B_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it} \quad ,i=1,2,\ldots\ldots,N \quad t=1,2,\ldots\ldots,T \ldots\ldots(05)$$

ج- نموذج التأثيرات العشوائية:[1]

في نموذج التأثيرات العشوائية يكون حد الخطأ ذو توزيع طبيعي بوسط مقداره صفر و تباين مساوي إلى σ_ε^2 ولكي تكون معلمات نموذج التأثيرات العشوائية صحيحة و غير متحيزة عادة ما يفرض بان تباين الخطأ ثابت (متجانس) لجميع المشاهدات المقطعية و ليس هناك أي ارتباط ذاتي خلال الزمن بين كل مجموعة من المشاهدات المقطعية في فترة زمنية محددة.

يعتبر نموذج التأثيرات العشوائية نموذجا ملائما في حالة وجود خلل في أحد الفروض المذكورة أعلاه في نموذج التأثيرات العشوائية سوف يعامل معامل القطع كمتغير عشوائي له معدل مقداره μ أي:

$$B_{0(i)} = \mu + V_i \quad ,i=1,2,\ldots\ldots,N \quad \ldots\ldots(06)$$

و بتعويض المعادلة (6) في المعادلة (3) نحصل على نموذج التأثيرات العشوائية و بالشكل التالي:

$$y_{it} = \mu + V_i + \sum_{i=1}^{k} B_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it} \quad ,i=1,2,\ldots\ldots,N \quad t=1,2,\ldots\ldots,T \ldots\ldots(7)$$

حيث أن Vi يمثل حد الخطأ في مجموعة البيانات المقطعية i ، يطلق على نموذج التأثيرات العشوائية أحيانا نموذج مكونات الخطأ (Error Components Model) بسبب أن النموذج في المعادلة (7) يحوي مركبين للخطأ هما Vi و ε_{it} ، يمتلك نموذج التأثيرات العشوائية خواص رياضية منها $E(\varepsilon_{it})=0$, $var(\varepsilon_{it}) = \sigma_\varepsilon^2$

ليكن لدينا حد الخطأ المركب الآتي:

$$W_{it} = V_I + \varepsilon_{it}$$

حيث أن: $E(w_{it})=0$

$$Var(w_{it}) = \sigma 2v + \sigma 2\varepsilon$$

تفشل طريقة المربعات الصغرى العادية في تقدير معلمات نموذج التأثيرات العشوائية كونها تعطي مقدرات غير كفوءة و لها أخطاء قياسية غير صحيحة مما يؤثر في اختبار المعلمات كون أن التباين المشترك بين W_{it} و W_{is} لا يساوي الصفر أي:

$$cov(W_{jt}, W_{is}) = \sigma^2_v \neq 0 \ , t \neq s$$

وعليه لتقدير معلمات هذا النموذج بشكل صحيح تستخدم طريقة المربعات الصغرى المعممة GLS

[1] عايد بن عايد العبدلي، **محددات التجارة البيئية للدول الإسلامية باستخدام منهج تحليل بانل**، محلة دراسات اقتصادية إسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية جدة، مجلد 12، عدد1 ،2010، ص 19.

ثانيا: طرق تقدير معلمات نموذج الدراسة

هناك العديد من طرق تقدير معلمات نماذج بانل حيث أن لكل نموذج طريقته الخاصة به، وستقتصر هذه الدراسة على بعضها:

1-طريقة المربعات الصغرى العادية OLS: عرفها JHoston بأنها "أسلوب التقدير بعض المعالم غير المعروفة حيث أن المقدر هو القيمة العددية الناتجة من تطبيق ذلك القانون أو تلك الطريقة على مجموعة من بيانات العينة المعنية بالدراسة"، وتهدف هذه الطريقة إلى إيجاد خط مستقيم يقترب من جميع النقاط، حيث يكون مجموع انحرافات القيم المقدرة عن القيم الحقيقية أدنى ما يمكن.[1]

تتميز معلمات النموذج القياسي المقدرة باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية بالخصائص التالية :

- خاصية عدم التحيز : يعني أن الفرق بين المقدرة و وسط توزيعها يساوي الصفر. أفضل مقدر خطي غير متحيز :Blue حسب Gausse Markov إن "من بين المقدرات الخطية وغير المتحيزة تكون مقدرت المربعات الصغرى العادية لأن لهما تباين أقل ما يمكن مقارنة مع بقية المقدرات الأخرى[2]."
- خاصية الاتساق: يكون المقدر متسقا إذا اقتربت قيمته من المعلمة الحقيقية مع اقتراب حجم العينة من مالا نهاية التطبيق هذه الطريقة OLS يتوجب الامتثال للفرضيات التالية:

-العلاقة الخطية بين المتغير التابع و المستقل والعشوائي.

- متوسط قيم المتغير العشوائي مساو للصفر.
- تباين الخطأ العشوائي يكون ثابتا
- قيم المتغير العشوائي مستقلة عن بعضها البعض، أي لا يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء.
- قيمة المتغير العشوائي مستقلة عن قيم المتغير المستقل.
- استقلالية المتغيرات المفسرة، ذلك لمعرفة أثر كل متغير مستقل على حدة.

2-طريقة المربعات الصغرى المعممة GLS: هي طريقة تعطي مقدرات أكثر دقة وأقل تحيزة، فهي تقضي على مشكل أخطاء القياس وارتباط المتغيرات المستقلة بعامل الخطأ، وتعتمد على اختبار Sargan Hansan الذي يأخذ بعين الاعتبار وجود الارتباط الذاتي للأخطاء واختلاف التباين و الذي على أساسه يتم قبول النموذج أو رفضه. 3 طريقة التكامل المشترك : يسمح تحليل التكامل المشترك بتحديد جيد وواضح للعلاقة الحقيقية بين المتغيرات . تكون السلسلتان X و Y في تكامل متزامن إذا تحقق الشرطان التاليان:[3]

- للسلسلتين اتجاه عشوائي عام من نفس رتبة التكامل I(d).

---

[1] تومي صالح، **مدخل لنظرية القياس الإقتصادي**، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الجزء الأول، ص 33.

[2] دومينيك سلفائور، **الإحصاء والاقتصاد القياسي**، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، ط3، 2012، ص 143.

[3] عز الدين تمار، **دراسة قياسية الأثر التضخم على النمو الاقتصادي، حالة بعض الدول العربية خلال الفترة1999-2013**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي، جامعة ورقلة، الجزائر، 2015/2014، ص 27.

- إذا نتج عن التوليفة الخطية للسلسلتين سلسلة ذات رتبة تكامل أقل من رتبة السلسلتين.

ثالثا: اختبارات تحليل الدراسة

لتحليل دراستنا نتبع الخطوات التالية:

1-اختبارات تحديد النموذج الملائم:

من أجل إيجاد النموذج الملائم عند استعمال معطيات بانل يستخدم ما تسمى باختبارات التحديد، كما ذكرنا سابقا، يوجد ثلاثة نماذج رئيسية من النماذج الطولية وعلى هذا الأساس يطرح السؤال الآتي: ما هو النموذج الأكثر ملائمة البيانات دراسة ما؟

الغرض الإجابة عن مثل هكذا تساؤل نقوم بالاختبارات التالية: [1]

- اختبار مضاعف لاغرنج: هذا الاختبار اقترحه Breusch و Pagan (1980) وهو يتبع توزيع كاي تربيع ذو درجة حرية واحدة، كما يعتمد هذا الاختبار على مضاعف Lagrange المتعلق بالأخطاء μ_{it} عن الناتجة عن طريقة المربعات الصغرى وتعطي عبارته بالعلاقة التالية :

$$LM = \frac{nT}{2(T-1)}\left[\frac{\sum_{i=1}^{n}\left(\sum_{t=1}^{T}\hat{u}_{it}\right)^2}{\sum_{i=1}^{n}\sum_{t=1}^{T}\hat{u}_{it}^2} - 1\right]^2 \longmapsto \chi_1^2 \quad \ldots\ldots 08$$

حيث تكون الفرضيات كما يلي:

H0: نموذج الانحدار التجميعي هو النموذج الملائم.

H1: نموذج التأثيرات الثابتة و / أو العشوائية هو الملائم.

ويتم الحكم على الاختبار كالتالي: إذا كانت قيمة LM المحسوبة أكبر من قيمة كاي تربيع (درجة واحدة)، نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، كذلك يمكن الحكم عن طريق إحصائية Mackinnon "ماكينون" فإذا كانت (Pvalue) أقل من مستوى معنوي 5% نرفض الفرضية الصفرية.

- اختبار (Hausma 1978)[2]: يستخدم في حالة وجود اختلاف جوهري بين التأثيرات الثابتة و العشوائية وهو المدى الذي يرتبط فيه الأثر الفردي بالمتغيرات المستقلة، فتستند فرضية العدم على عدم وجود ذلك الارتباط وعندها تكون كل من مقدرات التأثيرات الثابتة و العشوائية متسقة ولكن مقدرة التأثيرات العشوائية تكون هي الأكثر كفاءة ويتبع توزيع كاي تربيع ذو درجة حرية K يعطي اختبار Haustran بالعلاقة التالية:

$$W=(\hat{b}_{lsdv} - \beta_{GLS})[\text{Var}(\hat{b}_{lsdv}) - \text{Var}(\hat{\beta}_{GLS})]^{-1}(\hat{b}_{lsdv} - \hat{\beta}_{GLS}) \ldots\ldots\ldots(09)$$

[1] مجدي الشوربجي، **أثر تكنولوجيا المعلومات على النمو الاقتصادي، ملتقى دولي حول رأس المال الفكري في منظمة الأعمال**، جامعة الشلف، 2011، ص9.

[2] عابد العبدلي، **محددات التجارة البينية للدول الإسلامية باستخدام تحليل بانل**، مجلة دراسات اقتصادية واسلامية ، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، جدة، العدد 1، ص 25.

حيث $(\hat{b}_{lsdv} - \hat{\beta}_{GLS})$ بين مقدرات التأثيرات الثابتة و التأثيرات العشوائية. و Var $(\hat{b}_{lsdv})$- Var$(\hat{\beta}_{GLS})$ هي الفرق بين مصفوفة التكامل المشترك لكل مقدرات التأثيرات الثابتة و العشوائية.

حيث تكون الفرضيات كما يلي:

H0: نموذج التأثيرات العشوائية هو الملائم.

H1: نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم.

ويتم الحكم على الاختبار كالتالي : إذا كانت قيمة المحسوبة أكبر من قيمة كاي تربيع (K)، نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، كذلك يمكن الحكم عن طريق إحصائية ماكينون فإذا كانت (P value) أقل من مستوى معنوي 5% نرفض الفرضية الصفرية.

2- اختبارات جذر الوحدة و علاقة التكامل المتزامن لبيانات البانل:

شهدت السنوات الأخيرة اهتماما كبيرا في مجال الاقتصاد القياسي لاسيما دراسة الإستقرارية ودراسة علاقات التكامل المتزامن على بيانات بائل، وتتفوق اختبارات جذر الوحدة البيانات البانل على اختبارات جذر الوحدة للسلاسل الزمنية الفردية نظرا لتضمنها محتوى معلوماتي مقطعي وزمني معا، والذي يقود إلى نتائج أكثر دقة من اختبارات السلاسل الزمنية الفردية.

☒ **اختبارات جذر الوحدة** : يعتبر اختبار جذر الوحدة اختبارا أساسيا لمعرفة استقرار السلسلة الزمنية موضوع الدراسة وتحديد درجة تكاملها لما لها من أهمية قصوى للوصول إلى نتائج سليمة وتجنبا لظاهرة الانحدار الزائف ومن بين الأساليب المستعملة:

- اختبار Levin , Lin , Chu (LLC): طور هذا الاختبار سنة 2002 وينبثق من اختبار DF حيث يعتمد على فرضيتين:

  Ho: بيانات بانل تحتوي على جذر وحدة.

  H1: بيانات بانل لا تحتوي على جذر وحدة.

- اختبار Im , Pesaran , Shin (IPS): طور هذا الاختبار سنة 2003، وينطلق من نفس فرضيات LLC حيث أبقى على فرضية العدم كما هي بالمقابل تم تجزئة الفرضية البديلة إلى حالتين تسمح باختلاف جذر الانحدار الذاتي.
- اختبار Breitung: ظهر هذا الاختبار سنة 2000 وهو يتشابه مع اختبار LLC في مرحلته الأولى إلا أنه لا يحتوي على حد ثابت، حيث يستخدم التغير في الزمن الحالي مع التغير في الزمن للفترة السابقة من أجل الحصول على البواقي.
- اختبار Hadri: اقترح هذا الاختبار من طرف الجزائري "قدور حضري" سنة 2000، يتميز عن باقي الاختبارات بأن فرضيتيه العديمة و البديلة عكس بقية الاختبارات السابقة لذلك فإن نتيجته لا تظهر في برنامج (Eviews) إلا بعد طلبها.

☒ **اختبار التكامل المشترك** [1]: بعد التأكد من استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات وأنها متكاملة من نفس الدرجة، يتم اختبار وجود علاقة توازنية بين السلاسل الزمنية على الآجال الطويلة عن طريق اختبارات التكامل المشترك، حيث تختلف هذه الأخيرة عن مثيلاتها في السلاسل الزمنية العادية، وتعرف علاقات التكامل المتزامن من قبل Kao و Pedroni باختبار فرضية جذر الوحدة لبواقي التكامل.

- اختبار Pedroni: اقترح هذا الاختبار سنة 1999 وطوره سنة 2004 حيث قسمه إلى 7 اختبارات جزئية لكشف واثبات فرضية التكامل المتزامن، حيث يستدعي تطبيقها تقديرا مسبقا للعلاقة على المدى الطويل وتصاغ فرضيته على النحو التالي:

H0: عدم وجود تكامل مشترك.

H1: وجود تكامل مشترك.

ترفض فرضية العدم أو تقبل من خلال نتائج أغلبية الاختبارات الجزئية، فإذا تجاوز احتمال الكل P (value) اختبار 5% ترفض الفرضية الصفرية وبالتالي وجود تكامل مشترك، والعكس بالعكس.

اختبار Kao: قدم kao سنة 1999 اختبار عدم التكامل المتزامن انطلاقا من اختبارات ديكي فولر المطور ADF معتبرا إياها لا تأخذ بالحسبان عدم التجانس الفردي في ظل الفرضية البديلة واستنتج هو أيضا أن إحصائيته تخضع للتوزيع الطبيعي المختصر المركز.

رابعا: متغيرات وعينة الدراسة:

1 متغيرات الدراسة:

تم الاعتماد في هاته الدراسة على متغيرين هما النمو الاقتصادي باعتباره متغير تابع ومؤشر مدركات الفساد باعتباره متغير مستقل ، إذ من المتوقع أن يكون له أثر سلبي على النمو الاقتصادي ، وقد تم استعمال هذ ين المتغيرين من طرف أغلب الباحثين الاقتصاديين في دراساتهم التجريبية السابقة، والجدول التالي يلخص المتغيرات التي تم إدراجها في نموذج الدراسة:

الجدول رقم (07): متغيرات الدراسة

	الرمز	إسم المتغير	المصدر
المتغير التابع	GRO	النمو الاقتصادي	البنك الدولي
المتغير المستقل	CPI	مؤشر مدركات الفساد	منظمة الشفافية العالمية
المصدر: من إعداد الطلبة.			

2- عينة وفترة الدراســة:

عينة الدراسة تتكون من مجموعة الدول العربية المتمثلة في الدول التالية: السعودية- الإمارات- المغرب- قطر- تونس- عمان- البحرين- الكويت- الأردن- مصر- لبنان- الجزائر - اليمن- ليبيا- العراق- السودان، أما عن فترة

[1] عزالدين تمار، مرجع سبق ذكره، ص ص30 29.

الدراسة فتمتد من سنة 2003 إلى غاية سنة 2017 وقد تم اختيار دول العينة وفترة الدراسة وفقاً لما هو متاح من بيانات للدول محل الدراسة، حيث لم تتوفر بيانات عن الفساد قبل عام 2003 لأغلب الدول العربية حسب مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية العالمية.

المطلب الثاني: تقدير وتحليل أثر الفساد على النمو الاقتصادي

لقياس أثر الفساد على النمو الاقتصادي لعينة الدراسة المكونة من (16) دولة خلال الفترة 2003-2017، سنقوم بتقدير النموذج التجميعي (Pooled)، نموذج ذو الأثر الثابت و نموذج ذو الأثر العشوائي، ثم اختيار النموذج الملائم للتحليل وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي Eviews09. بعد تقدير النماذج الثلاثة المدروسة سوف ننتقل إلى استخدام أساليب الاختيار بين هذه النماذج الثلاثة من خلال الاعتماد على اختبارين اختبار (Breusch and Pagan) و اختبار هوسمان (Hausman).

جدول رقم (08): تقدير نماذج الدراسة لبانل الساكن

المتغيرات	النموذج التجميعي (Pooled)	النموذج ذو الأثر الثابت(LSDV)	النموذج ذو الأثر العشوائي
CPI	0.650 (0.336)	4.162 (0.045)	**0.650** **(0.335)**
الثابتC	6.881 (0.014)	6.511- (0.414)	**6.881** **(0.014)**
معامل التحديد R^2	0.003	0.070	**0.0038**
إحصائية فيشر F	0.927 (0.336)	1.051 (0.403)	**0.927** **(0.336)**

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج الملحق رقم (03)

- **اختبار (Breusch and Pagan):**

ومن أجل إثبات وجود الأثر العشوائي وقبوله في المرحلة الأولى نستعمل اختبار (Breusch and Pagan) والذي يستعمل مضاعف لاغرانج لإختبار:

فرضية العدم: نموذج الانحدار التجميعي هو الملائم

الفرضية البديلة: نموذج ذو الأثر الثابت أو نموذج ذو الأثر العشوائي هو الملائم

جدول رقم (09): نتائج اختبار (Breusch and Pagan)

نوع الاختبار	قيمة الاحصائية	المعنويةSig
احصائية (Breusch and Pagan)	0.286	0.592

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج الملحق (03)

نتائج الجدول أعلاه تقودنا إلى قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة وبالتالي فنموذج الانحدار التجميعي هـ والملائم لأن قيمة الاحتمالية لاحصائية (Breusch and Pagan) أكبر من 0.05.

اعتمادا على نتائج تقدير هذا النموذج نلاحظ أن:

- الاشارة الموجبة لمعامل مؤشر مدركات الفساد CPI (0.650) يدل على الأثر الإيجابي للفساد على النمو في الدول العربية وهذا ما يخالف النظرية الاقتصادية ولكن هذا الأثر غير معنوي لأن قيمة المعنوية تساوي (0.336) وهي أكبر من 0.05 .
- قيمة معامل التحديد R^2= 0.003 أي أن مؤشر مدركات الفساد CPI تفسر النمو الاقتصادي لهذه الدول بنسبة0.3% من التغيرات الإجمالية وهي نسبة ضئيلة جداً.
- احتمال إحصائية Fisher تدل على المعنوية الكلية للنموذج وتساوي (0.336) أكبر من 0.05، أي النموذج غير معنوي.

خلاصة الفصل:

من خلال تحليل إحصائيات مؤشر مدركات الفساد للدول العربية خلال فترة الدراسة يتضح أن الدول العربية أكثر فساداً (المجموعة 1) هي السودان، والأقل منها العراق، ثم ليبيا واليمن، ويليها سوريا، ولبنان، ثم الجزائر، ومصر، أما الدول متوسطة الفساد (المجموعة 2) فهي المغرب، والأقل منها في مستوى الفساد السعودية، تونس، والكويت، والأردن، ويليها البحرين، وعمان، والإمارات ثم قطر. وبالنسبة للمجموعة (3) التي تمثل الفساد المنخفض، فلا يوجد بها أي دولة عربية مما يعنى أن الدول العربية تعانى من فساد متوسط أو مرتفع.

الاشارة الموجبة لمعامل مؤشر مدركات الفساد CPI (0.650) يدل على الأثر الإيجابي للفساد على النمو في الدول العربية وهذا ما يخالف النظرية الاقتصادية ولكن هذا الأثر غير معنوي لأن قيمة المعنوية تساوي (0.336) وهي أكبر من 0.05 .

الخاتمـــــــــــــة

يعتبر الفساد عائق للوصول إلى التنمية وفي مقدمتها النمو الاقتصادي، فهو يستهدف بالدرجة الأولى الموارد العامة للدولة خدمة لمصالح خاصة. وتمت دراسة هذا الموضوع بهدف التعرف على كل من الفساد والنمو الإقتصادي من الناحية النظرية مع معرفة علاقة بينهما وتحديد آثارها. بالنظر لواقع الإقتصاد ال عربي. وذلك من خلال الإجابة على الإشكالية التي تمحورت حول "أثر الفساد على النمو الإقتصادي في الدول العربية خلال الفترة 2003-2017.

وقد تم الإجابة على الإشكالية من خلال فصلين تم التطرق في الفصل الأول إلى الإطار النظري لمتغيرات الدراسة ممثلة في كل من الفساد والنمو الاقتصادي. أما الفصل الثا ني تم تناول الدراسة التحليلية والقياسية لأثر الفساد على النمو الإقتصادي في الهول العربية خلال الفترة 2003-2017.

اختبار الفرضيات:

قصد الإجابة المبدئية عن الإشكالية المطروحة كنا قد إقترحنا مجموعة من الفرضيات والتي على أساسها إنطلقنا في الدراسة، وبعد الإنتهاء منها صار بإمكاننا تأكيدها أو رفضها :

- إن الدول العربية تعانى من فساد متوسط أو مرتفع ، فتعتبر السودان أكثر فساداً، والأقل منها العراق، ثم ليبيا واليمن، ويليها سوريا، ولبنان، ثم الجزائر، ومصر، أما الدول متوسطة الفساد فهي المغرب، والأقل منها في مستوى الفساد السعودية، تونس، والكويت، والأردن، ويليها البحرين، وعمان، والإمارات ثم قطر مما يثبت صحة الفرضية الأولى.
- الاشارة الموجبة لمعامل مؤشر مدركات الفساد CPI (0.650) يدل على الأثر الإيجابي للفساد على النمو في الدول العربية وهذا ما يخالف النظرية الاقتصادية ولكن هذا الأثر غير معنوي لأن قيمة المعنوية تساوي (0.336) وهي أكبر من 0.05 و(هذا ما ينافي صحة الفرضية الث انية) ويخالف ماتوصلت إليه معظم الدراسات السابقة.

النتائـــــج:

ومن أهم النتائج التي يمكن إستخلاصها هي:

- الفساد هو تحقيق المنفعة الخاصة على حساب المنفعة العامة، وتختلف الأسباب المؤدية إلى نموه وانتشاره في البلدان المتقدمة عنها في البلدان النامية إلا أن طرق ممارساته متشابهة إلى حد كبير كما أنه من غير الممكن قياس مدى إنتشاره بصورة دقيقة، وإنما يتم ذلك في الغالب بصورة تقريبية،فمعظم أعمال الفساد تتم بصورة سرية.
- بإعتبار أن أي دولة تهدف إلى تحقيق النمو الإقتصادي بإعتباره يعكس حقيقة الأداء الإقتصادي ويبرز الوضعية الإقتصادية لها. فهو بذلك يعتبر عامل مهم، إذ عالجت النظريات الإقتصادية موضوع النمو الإقتصادي من جوانب كثيرة، مع أن كل تفسير يهدف إعطاء المنهج السليم الذي يمكن أن يسير عليه النمو الإقتصادي، مع سعي الدول إلى إسقاط هذه النظريات على إقتصادياتها التقييم أداءها الإقتصادي .
- نظرا لواقع الفساد في الدول العربية ومن خلال الإعتماد على مؤشر منها مؤشر مدركات الغساد ، نجد أنها مصنفة ضمن مجموعة البلدان المتأخرة حيث يلاحظ تذبذب في أدائها وهذا راجع إلى الظروف التي مرت بعض الدول العربية.
- الاشارة الموجبة لمعامل مؤشر مدركات الفساد CPI (0.650) يدل على الأثر الإيجابي للفساد على النمو في الدول العربية وهذا ما يخالف النظرية الاقتصادية ولكن هذا الأثر غير معنوي لأن قيمة المعنوية تساوي (0.336) وهي أكبر من 0.05 و(هذا ما ينافي صحة الفرضية الثانية) ويخالف ماتوصلت إليه معظم الدراسات السابقة.

الإقتـــــراحات

- عدم إهمال دور الإعلام والمؤسسات التربوية والتعليمية في التصدي للإنحراف عامة والفساد خاصة وهذا بالوعي الشامل لمدى خطورة ذلك على الأمن والاستقرار الإجتماعي والإقتصادي.
- ضرورة التنسيق والتكامل بين عمل الدول العربية ومؤسساتها والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، في مكافحة الفساد لتحقيق النمو الإقتصادي.

آفـــــاق البحـــث:

من خلال معالجتنا لموضوع الفساد وعلاقته بالنمو الاقتصاد تبين وجود بعض المواضيع تحتاج الى دراسة وتعمق منها:

- محاولة بناء مؤشر خاص بالدول العربية يقيس الفساد بكل أنواعه من خلال البيانات الرسمية وإستقصاءات آراء الخبراء المحليين والأجانب.
- بناء نماذج قياسية تعتمد على مؤشرات أخرى لم يتم استخدامها في هذه الدراسة.
- إدخال متغيرات كيفية ودراسة علاقتها بالنمو الاقتصادي باستخدام نموذج الإنحدار اللوجستي.

قائمـــــة المراجـــع

أولا: المراجع باللغة العربية

✓ الكتب

1. بادي البلطجي، **تحليل الاقتصاد القياسي في بيانات بانل**، ط3، 2005.
2. تومي صالح، **مدخل لنظرية القياس الإقتصادي**، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الجزء الأول.
3. دومينيك سلفاتور، **الإحصاء والاقتصاد الفياسي**، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، ط3، 2012.
4. طاهر فاضل البياتي وخالد توفيق الشمري، **مدخل إلى علم الاقتصاد التحليل الجزئي والكلي** ، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2009.

✓ الأطروحات و المذكرات

○ الأطروحات

5. حاحة عبد العالي، **الآليات القانونية لمكافحة الفساد** ، أطروحة دكتورا هغير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2012-2013.
6. عياد هيشام ،**أثر النمو الاقتصادي على الفقر في وجود اللامساواة الاقتصادية في الجزائر و الدول النامية خلال الفترة 1970-2013** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث ل.م.د ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان ،2017/2016.
7. وعيل ميلود ،**المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية و سبل تفعيلها حالة: الجزائر، مصر، السعودية دراسة مقارنة خلال الفترة 1990-2010**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 3 ، 2014/2013.

○ المذكرات

8. عبد الرزاق بن هارون ،ا **ستراتجية ترقية الصادرات غير النفطية و أثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر القطاع الزراعي-حالة التمور الجزائرية-** ،مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة ماستر أكاديمي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة، 2013/2012.
9. عز الدين تمار ، **دراسة قياسية الأثر التضخم على النمو الاقتصادي، حالة بعض الدول العربية خلال الفترة 1999-2013**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد قياسى، جامعة ورقلة، الجزائر، 2015/2014.
10. العياطي جهيدة ،**آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970-2014**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر،كلية العلوم الاقتصادية الملحقة الجامعية مغنية ،جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، 2016/2015.
11. كنزة سعدون ، **أثر الفساد على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(1995-2015)** ، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، قسم العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي ، أم البواقي ، 2017/2016.
12. ماموني صورية ،**علاقة التطور المالي بالنمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة(1990-2015)** ،مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس ، مستغانم،2017/2016.

13. وليد يوتياح، "**دراسة مقارنة لدول الاستثمار في البلدان المغاربية**"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2007.

✓ **المجلات و الدوريات**

14. أزهار حسن علي، **تحليل أثر الفساد على الاستثمار في العراق**، مجلة العلوم الاقتصادية و التجارية، العدد 101، المجلد23، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد،2017.

15. أنمار غالب كليب، **قياس و تحليل العلاقة بين مؤشر إدراك الفساد العالمي و مؤشر الإرهاب العالمي في البلدان العربية للمدة (2014-2015)**، مجلة تكريت للعلوم الإدارية و الاقتصادية، المجلد 12، العدد36، كلية الإدارة و الاقتصاد، جامعة تكريت،2016.

16. زكريا يحي الجمال ، **اختبار النموذج في بيانات النماذج الطولية الثابتة و العشوائية** ، المجلة العراقية للعلوم الاحصائية ، العدد22.

17. زكريا يحي الجمال ، **اختبار النموذج في نماذج البيانات الطويلة الثابتة والعشوائية**، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، العدد 21، 2012.

18. سعد صالح عيسى، **قياس أثر الفساد المالي و الإداري في مؤشرات النمو الاقتصادي في بلدان مختارة للمدة 2019-2015** ،جامعة تكريت ، كلية الإدارة و الاقتصاد، مجلة تكريت للعلوم الإدارية و الاقتصادية ،المجلد4 ،العدد40، 2017.

19. عابد العبدلي، **محددات التجارة البينية للدول الإسلامية باستخدام تحليل بانل**، مجلة دراسات اقتصادية واسلامية ، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، جدة، العدد1.

20. عايد بن عايد العبدلي ، **محددات التجارة البيئية للدول الإسلامية باستخدام منهج تحليل بانل** ، م جلة دراسات اقتصادية إسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية جدة، مجلد 12، عدد1 ،2010.

21. علي نبع صايل، **مسار الإنفاق العام و قياس أثره على النمو الاقتصادي في العراق 2004-2015** ، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية و الإدارية ، العدد18، المجلد9، 2017.

22. فيصل أكرم نصوري، **ظاهرة الفساد و تداعياتها على تفاقم مشكلة البطالة في العراق بعد عام 2003**، مجلة العلوم الاقتصادية و الادارية ، العدد78 ، المجلد20 .

23. كبير مولود ،**أثر الاستثمار على النمو الاقتصادي في المدى البعيد في الجزائر مقارنة مع مصر خلال الفترة 1980-2014**، مجلة البديل الاقتصادي، العدد7.

24. ليلى عاشور الخزرجي، **ظاهرة الفساد الاثار الاقتصادية التداعيات الاجتماعية و استراتجيات مكافحته**، مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية و الاقتصادية، المجلد1 ، العدد2.

25. محمد شيخي، أحمد سلامى ، **اختبار العلاقة السببية و التكامل المشترك بين الادخار والاستثمار في الاقتصاد الجزائري** ، مجلة الباحث، عدد 13، 2013.

26. مريم مالكي، **أثر الفساد على تحقيق التنمية المستدامة في دول المنطقة العربية** ، مجلة دفاتر المتوسط، العدد 9 ، ديسمبر2018.

27. ياسين عثمان عبد الله و آخرون ، **قياس و تحليل ظاهرة الفساد في المستوى التعليمي لجامعة صلاح الدين-أربيل- العام الدراسي2014/2013**، كلية الادارة و الاقتصاد، جامعة صلاح الدين، أربيل، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية و الادارية، المجلد8، العدد16، 2016.

- ✓ **الملتقيات**

28. مجدي الشرجي، **أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي في الدول العربية** جامعة الشلف، ملتقى دولي حول رأس المال الفكري في متطلبات العمال العربية في الاقتصاديات الحديثة ، 2013.

29.مجدي الشوربجي، **أثر تكنولوجيا المعلومات على النمو الاقتصادي، ملتقى دولي حول رأس المال الفكري في منظمة الأعمال**، جامعة الشلف، 2011.

- ✓ **التقارير**

30.محمد اسماعيل، **دور الاصلاحات الاقتصادية في دعم النمو الاقتصادي في الدول العربية**،صندوق النقد العربي، 2018

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

31. Agha Jahanzeb , **Nexus between Corruption and Economic Growth: ARDL Bounds**

32. Najla Shariff Omar Al Baiti And others **The Impact of Environmental Regulations, Corruption and Economic Freedom on Economic Growth: Empirical Evidence from China** Internationa.

33. R.A. Ajisaf ,**Corruption and Poverty in Nigeria: Evidence from Ardl Bound Test and Error Correction Model,** Department of Economics, Obafemi Awolowo University, Ile – Ife, Nigeria, 2016.

34. Fatima Zafar And others**, Impact of Trade Liberalization and Corruption on Environmental Degradation in Pakistan**, Journal of Finance and Economics, 2013, Vol 1, No 4, 84-89 Available online at http://pubs.sciepub.com/jfe/1/4/4.

35. Abdul Farooq And others, **Does corruption impede economic growth in Pakistan?** The International Journal of Theoretical and Applied Papers on Economic Modelling , journal homepage: www.elsevier.com/locate/ecmod 2013.

36. Mohammad Habibullah Pulok , **The Impact of Corruption on Economic Development of Bangladesh: Evidence on the Basis of an Extended Solow Model**, Stockholm Univrsity , 2010.

37. Frees, A, Kim, « **Longitudinal and Panel Data** », University of Wisconsin, Madison, 2007.

38. Hsiao C., & Analysis of panel Datas, Cambridge University Press, Cambridge, 2003.

Testing Approach, Journal of Applied Finance and Economic Policy Vol 1, No 1 (OCT, 2017).

رابعا: مراجع الأنترنت

39. https://hrdiscussion.com/hr42958.html ، **الفساد أسبابه مظاهره طرق علاجه** مشعان الشاطري،

40. www.transparency.org **موقع المنظمة الدولية للشفافية:**

42. http://www.startimes.com ، **بحث حول النمو الاقتصادي** مقدم مصطفى،

43. /https://www.alukah.net/culture/0/79206 ، **عناصر ومقاييس النمو الاقتصادي** جلال خشيب،

44. https://www.amf.org.ae/ar/jointrep **صندوق النقد العربي:** ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد

قائمـــــة الملاحـــــق

الملحق رقم (01): مؤشر مدركات الفساد في الدول العربية خلال السنوات (2003-2017)

	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	المتوسط للفترة 2003-2017
قطر	5.6	5.2	5.9	6	6	6.5	7	7.7	7.2	6.8	6.8	6.9	7.1	6.1	6.3	6.47
الإمارات	5.2	6.1	6.2	6.2	5.7	5.9	6.5	6.3	6.8	6.8	6.9	7	7	6.6	7.1	6.42
عمان	6.3	6.1	6.3	5.4	4.7	5.5	5.5	5.3	4.8	4.7	4.7	4.5	4.5	4.5	4.4	5.15
البحرين	6.1	5.8	5.8	5.7	5	5.4	5.1	4.9	5.1	5.1	4.8	4.9	5.1	4.3	3.6	5.11
الأردن	4.6	5.3	5.7	5.3	4.7	5.1	5	4.7	4.4	4.4	4.6	4.9	5.2	4.6	4.8	4.89
الكويت	5.3	4.6	4.7	4.8	4.3	4.3	4.1	4.5	4.6	4.4	4.3	4.4	4.9	4.1	3.9	4.48
تونس	4.9	5	4.9	4.6	4.2	4.4	4.2	4.3	3.8	4.1	4.1	4	3.8	4.1	4.2	4.31
السعودية	4.5	3.4	3.4	3.3	3.4	3.5	4.3	4.7	4.4	4.4	4.6	4.9	5.2	4.6	4.9	4.23
المغرب	3.3	3.2	3.2	3.2	3.5	3.5	3.3	3.4	3.4	3.7	3.7	3.9	3.6	3.7	4	3.51
مصر	3.3	3.2	3.4	3.3	2.9	2.8	2.8	3.1	2.9	3.2	3.2	3.7	3.6	3.4	3.2	3.20
الجزائر	2.6	2.7	2.8	3.1	3	3.2	2.8	2.9	2.9	3.4	3.6	3.6	3.6	3.4	3.3	3.13
لبنان	3	2.7	3.1	3.6	3	3	2.5	2.5	2.5	3	2.8	2.7	2.8	2.8	2.8	2.85
سوريا	3.4	3.4	3.4	2.9	2.4	2.1	2.6	2.5	2.6	2.6	1.7	2	1.8	1.3	1.4	2.41
اليمن	2.6	2.4	2.7	2.6	2.5	2.3	2.1	2.2	2.1	2.3	1.8	1.9	1.8	1.4	1.6	2.15
ليبيا	2.1	2.5	2.5	2.7	2.5	2.6	2.5	2.2	2	2.1	1.5	1.8	1.6	1.4	1.7	2.11
العراق	2.2	2.1	2.2	1.9	1.5	1.3	1.5	1.5	1.8	1.8	1.6	1.6	1.6	1.7	1.8	1.74
السودان	2.3	2.2	2.1	2	1.8	1.6	1.5	1.6	1.6	1.3	1.1	1.1	1.2	1.4	1.6	1.63

المصدر: موقع منظمة الشفافية الدولية www.transparency.org/cpi

الملحق رقم (02): انتقال الدول فيما بين المجموعات الثلاث خلال السنوات (2003-2017)

	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
قطر	2	2	2	2	2	2	3	3	3	3	3	3	3	2	2
الإمارات	2	2	2	2	2	2	2	2	2	3	3	3	3	2	3
عمان	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2
البحرين	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2
الأردن	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2
الكويت	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2
تونس	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2
السعودية	2	2	2	1	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2
المغرب	1	1	1	1	2	2	1	2	2	2	2	2	2	2	2
مصر	1	1	2	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	2	1
الجزائر	1	1	1	1	1	1	1	1	1	2	2	2	2	2	1
لبنان	1	1	1	2	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
سوريا	2	2	2	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
اليمن	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
ليبيا	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
العراق	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
السودان	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (01)

الملحق رقم (03): نتائج تقدير نماذج الدراسة لبانل الساكن

Dependent Variable: GDP
Method: Panel Least Squares
Date: 06/15/19 Time: 00:01
Sample: 2003 2017
Periods included: 15
Cross-sections included: 16
Total panel (balanced) observations: 240

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CPI	4.162071	2.070445	2.010230	0.0456
C	-6.511848	7.971002	-0.816942	0.4148

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.070145	Mean dependent var	9.361250
Adjusted R-squared	0.003429	S.D. dependent var	16.91113
S.E. of regression	16.88211	Akaike info criterion	8.558585
Sum squared resid	63556.25	Schwarz criterion	8.805131
Log likelihood	-1010.030	Hannan-Quinn criter.	8.657925
F-statistic	1.051401	Durbin-Watson stat	1.826047
Prob(F-statistic)	0.403883		

Dependent Variable: GDP
Method: Panel Least Squares
Date: 06/15/19 Time: 00:02
Sample: 2003 2017
Periods included: 15
Cross-sections included: 16
Total panel (balanced) observations: 240

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CPI	0.650309	0.675391	0.962864	0.3366
C	6.881134	2.797601	2.459655	0.0146

R-squared	0.003880	Mean dependent var	9.361250
Adjusted R-squared	-0.000305	S.D. dependent var	16.91113
S.E. of regression	16.91371	Akaike info criterion	8.502424
Sum squared resid	68085.51	Schwarz criterion	8.531430
Log likelihood	-1018.291	Hannan-Quinn criter.	8.514112
F-statistic	0.927107	Durbin-Watson stat	1.698987
Prob(F-statistic)	0.336593		

Lagrange Multiplier Tests for Random Effects
Null hypotheses: No effects
Alternative hypotheses: Two-sided (Breusch-Pagan) and one-sided (all others) alternatives

	Test Hypothesis		
	Cross-section	Time	Both
Breusch-Pagan	0.286396 (0.5925)	234.4281 (0.0000)	234.7145 (0.0000)
Honda	-0.535160 --	15.31104 (0.0000)	10.44813 (0.0000)
King-Wu	-0.535160 --	15.31104 (0.0000)	10.63979 (0.0000)
Standardized Honda	-0.222943 --	15.93111 (0.0000)	7.254998 (0.0000)
Standardized King-Wu	-0.222943 --	15.93111 (0.0000)	7.457356 (0.0000)
Gourierioux, et al.*	--	--	234.4281 (< 0.01)

*Mixed chi-square asymptotic critical values:

1%	7.289
5%	4.321
10%	2.952

Dependent Variable: GDP
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)
Date: 06/14/19 Time: 22:17
Sample: 2003 2017
Periods included: 15
Cross-sections included: 16
Total panel (balanced) observations: 240
Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CPI	0.650309	0.674129	0.964666	0.3357
C	6.881134	2.792374	2.464260	0.0144

Effects Specification

	S.D.	Rho
Cross-section random	0.000000	0.0000
Idiosyncratic random	16.88211	1.0000

Weighted Statistics

R-squared	0.003880	Mean dependent var	9.361250
Adjusted R-squared	-0.000305	S.D. dependent var	16.91113
S.E. of regression	16.91371	Sum squared resid	68085.51
F-statistic	0.927107	Durbin-Watson stat	1.698987
Prob(F-statistic)	0.336593		

Unweighted Statistics

R-squared	0.003880	Mean dependent var	9.361250
Sum squared resid	68085.51	Durbin-Watson stat	1.698987

الملحق رقم (04): نتائج اختبار الاستقرارية لمتغيري الدراسة

Null Hypothesis: Unit root (common unit root process)
Series: CPI
Date: 06/15/19 Time: 00:05
Sample: 2003 2017
Exogenous variables: Individual effects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Total number of observations: 222
Cross-sections included: 16

Method	Statistic	Prob.**
Levin, Lin & Chu t*	-3.47387	0.0003

** Probabilities are computed assuming asympotic normality

Null Hypothesis: Unit root (common unit root process)
Series: CPI
Date: 06/15/19 Time: 00:06
Sample: 2003 2017
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 2
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Total number of observations: 215
Cross-sections included: 16

Method	Statistic	Prob.**
Levin, Lin & Chu t*	-4.40502	0.0000

** Probabilities are computed assuming asympotic normality

Null Hypothesis: Unit root (common unit root process)
Series: CPI
Date: 06/15/19 Time: 00:07
Sample: 2003 2017
Exogenous variables: None
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 2
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Total number of observations: 220
Cross-sections included: 16

Method	Statistic	Prob.**
Levin, Lin & Chu t*	-1.46968	0.0708

** Probabilities are computed assuming asympotic normality

Null Hypothesis: Unit root (common unit root process)
Series: GDP
Date: 06/15/19 Time: 00:08
Sample: 2003 2017
Exogenous variables: Individual effects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Total (balanced) observations: 224
Cross-sections included: 16

Method	Statistic	Prob.**
Levin, Lin & Chu t*	-6.79684	0.0000

** Probabilities are computed assuming asympotic normality

Null Hypothesis: Unit root (common unit root process)
Series: GDP
Date: 06/15/19 Time: 00:08
Sample: 2003 2017
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 2
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Total number of observations: 216
Cross-sections included: 16

Method	Statistic	Prob.**
Levin, Lin & Chu t*	-7.93862	0.0000

** Probabilities are computed assuming asympotic normality

Null Hypothesis: Unit root (common unit root process)
Series: GDP
Date: 06/15/19 Time: 00:09
Sample: 2003 2017
Exogenous variables: None
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 2
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Total number of observations: 217
Cross-sections included: 16

Method	Statistic	Prob.**
Levin, Lin & Chu t*	-6.96668	0.0000

** Probabilities are computed assuming asympotic normality